

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -



ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

- حاج شعيب حياة

- مهدي سامية

تحت عنوان:

دور الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي تجارب عربية (الأردن، مصر، فلسطين، والجزائر)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	(أستاذة التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. بلجيلالي فتيحة
مشرفا ومقررا	(أستاذة محاضرة أ جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. بوجحيش خالدية
مناقشا	(أستاذ محاضر أ جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. سحنون خالد

السنة الجامعية: 2024م - 2025م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله
سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع،
نتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير إلى
الأستاذة المشرفة "بوجحيش خالدية" على
النصائح التي أسدتها والتوجيهات التي قدمتها لنا
طوال مدة البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من
قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل
كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة
وشكرا.

إهداء

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى ملاكي في الحياة

ومن كان دعاؤها سر نجاحي

" أمي الغالية "

إلى من سعى لأنعم بالراحة والهناء

والذي لم يبخل بشيء من أجلي

" والدي العزيز "

وإلى كل من سعى معي وساندني لإتمام هذه المسيرة.

حياة

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا

الحمد لله على البدء والختام

أهدي عملي المتواضع هذا

إلى من حملتني وربتني وسهرت الليالي

لأنام في أمان " أمي حبيبتي "

إلى ولي نعمتي ومن تمنى رؤيتي ناجحة

وحاملة للشهادة "أبي الغالي"

إلى من وهبهم الله سندا وجعلهم لي فخرا

"إخوتي"

وإلى كل من كان سندا لنا يوما ما.

سامية

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الرموز والاختصارات

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة والشمول المالي

تمهيد.....	6
المبحث الأول: أساسيات حول الحوكمة المالية.....	7
المطلب الأول: ماهية الحوكمة المالية.....	7
أولاً: التطور التاريخي للحوكمة وتعريفها.....	7
ثانياً: أهمية الحوكمة المالية وأهدافها.....	10
المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة المالية.....	11
أولاً: مبادئ الحوكمة.....	12
ثانياً: المحددات الأساسية للحوكمة المالية.....	13
المطلب الثالث: آليات الحوكمة ومراحل التطبيق الناجح لها.....	15
أولاً: مراحل التطبيق الناجح للحوكمة.....	15
ثانياً: آليات الحوكمة.....	16
المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي.....	20
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.....	20

أولاً: مفهوم الشمول المالي وتطوره التاريخي	20
ثانياً: الشمول المالي (الأهمية والاهداف)	22
ثالثاً: مبادئ الشمول المالي	24
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	25
أولاً: وفق مجموعة العشرين G20 وأعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي GPFI	25
ثانياً: حسب منهجية البنك الدولي	27
المطلب الثالث: سياسات وركائز تعزيز الشمول المالي وتحديات تطبيقه	29
أولاً: ركائز تعزيز الشمول المالي	29
ثانياً: سياسات الشمول المالي	30
ثالثاً: التحديات التي تعرقل توسيع الشمول المالي	32
المبحث الثالث: أثر تطبيق الحوكمة المالية لتحقيق الشمول المالي	34
المطلب الأول: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات المالية	34
أولاً: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي	34
ثانياً: العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية	35
ثالثاً: الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك	36
المطلب الثاني: إجراءات الحوكمة المالية لتعزيز الشمول المالي	37
المطلب الثالث: إسهامات وتحديات الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي	39
أولاً: مساهمة الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي	39
ثانياً: التحديات التي تواجه الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي	40
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: تجارب عربية في الحوكمة والشمول المالي	
تمهيد	43

المبحث الأول: الحوكمة المالية في الدول العربية.....	44
المطلب الأول: ظهور الحوكمة في الدول العربية.....	44
أولاً: طبيعة اقتصاديات الدول العربية.....	44
ثانياً: ظهور مفهوم حوكمة المؤسسات المالية بالدول العربية وأهميتها.....	45
المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الحوكمة في الدول العربية.....	46
أولاً: متطلبات تطبيق الحوكمة المالية.....	47
ثانياً: ركائز تطبيق حوكمة المؤسسات.....	48
ثالثاً: معوقات تطبيق الحوكمة في الدول العربية.....	49
المطلب الثالث: تجارب الدول العربية في الحوكمة المالية (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر).....	49
أولاً: الحوكمة المالية في الأردن.....	50
ثانياً: واقع الحوكمة في المؤسسات المالية الفلسطينية.....	51
ثالثاً: واقع حوكمة المؤسسات المالية في مصر.....	52
رابعاً: واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري.....	54
المبحث الثاني: الشمول المالي في الدول العربية (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر).....	56
المطلب الأول: مبادرات الشمول المالي في الدول العربية (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر).....	56
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الوطن العربي.....	61
أولاً: أداء الدول العربية وفق المؤشر العالمي للشمول المالي.....	61
ثانياً: تحليل نتائج الدول العربية في مؤشر الشمول المالي.....	65
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي في الدول العربية.....	66
المبحث الثالث: جهود البلدان العربية في تحقيق الشمول المالي من خلال تطبيق الحوكمة المالية (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر).....	68
المطلب الأول: دور الحوكمة المالية في تحقيق الاستقرار المالي.....	68

أولاً: الاستقرار المالي في ظل تطبيق الحوكمة المالية في الأردن	68
ثانياً: الاستقرار المالي في ظل الحوكمة المالية في فلسطين	69
ثالثاً: الاستقرار المالي في مصر في ظل تطبيق حوكمة المؤسسات المالية	70
رابعاً: الاستقرار المالي في ظل تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر	70
المطلب الثاني: دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري	71
أولاً: تجربة الأردن في الحد من الفساد المالي والإداري	72
ثانياً: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المالي والإداري في مصر	73
ثالثاً: جهود دولة فلسطين في الحد من الفساد المالي والإداري	74
رابعاً: تجربة الجزائر في مجال إرساء الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري	75
خلاصة الفصل	77
خاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	81
الملخص	89

قائمة الجداول:

- الجدول رقم (1.1): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي وفق G20 و GPFI 25
- الجدول (1.2): مبادرات الدول العربية لتحقيق الشمول المالي (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر) .. 56
- الجدول رقم (2.2): ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 76

قائمة الأشكال:

- الشكل رقم (1.1): العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالحوكمة 8
- الشكل رقم (2.1): الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة 10
- الشكل رقم (3.1): المحددات الأساسية للحوكمة المالية 15
- الشكل رقم (4.1): المكونات الأساسية لمجلس الإدارة 17
- الشكل رقم (5.1): خصائص الشمول المالي 22
- الشكل رقم (6.1): مبادئ الشمول المالي 25
- الشكل رقم (7.1): سياسات الشمول المالي 30
- الشكل رقم (1.2): نسب ملكية حسابات مالية للبالغين فوق 15 سنة في الدول العربية لسنة 2021 . 61
- الشكل رقم (2.2): نسبة الأفراد البالغين الذين استخدموا المدفوعات الرقمية لسنة 2021 62
- الشكل رقم (3.2): نسبة المدخرين من المؤسسات المالية الرسمية لسنة 2021 63
- الشكل رقم (4.2): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية لسنة 2021 64
- الشكل رقم (5.2): نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان ونسبة استعمالها في سنة 2021 65

قائمة الرموز والاختصارات:

البيان	الرمز	الدلالة
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
الهيئة الدولية للتثقيف المالي	INFE	International Network for Financial Education
مجموعة العشرين	G20	Group of Twenty
التحالف العالمي للشمول المالي	AFI	Alliance for Financial Inclusion
الرابطة العالمية للشمول المالي	GPFI	Global Partnership for Financial Inclusion
مجموعة العمل المالي	FATF	Financial Action Task Force
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	UNCAC	United Nations Convention Against Corruption

مقدمة

في سياق التحولات الإقتصادية والعالمية المتسارعة في القطاع المالي نتيجة الابتكارات والتقنيات الحديثة التي أصبحت تشكل مطلباً أساسياً للبنوك والمؤسسات المالية يبرز الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، فالوصول الشامل إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية، والمدفوعات، والتأمين، والإدخار، ليس مجرد حق فردي فحسب، بل هو محفز قوي للنمو الاقتصادي، وتمكين الفئات المهمشة، وتقليل مستويات الفقر وعدم المساواة.

ومع الاعتراف المتزايد بأهمية الشمول المالي يتبوأ مفهوم الحوكمة المالية مكانة مركزية في تحقيق هذا الهدف، فالحوكمة الرشيدة بمبادئها الأساسية تمثل الإطار المؤسسي والقانوني الذي يضمن سلامة واستقرار النظام المالي ويعزز ثقة الجمهور فيه، بالإضافة إلى ذلك تلعب الحوكمة المالية دوراً حيوياً في تهيئة البيئة المواتية لتوسيع نطاق الشمول المالي.

ورغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن إلا أننا نجد شرائح واسعة من الأفراد على مستوى العالم لا تزال مستبعدة من هذه الخدمات، وتعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق التي تعاني ضعفاً في الاستفادة من هذه الخدمات، ونظراً للترابط بين الحوكمة المالية والشمول المالي سعت العديد من الدول لتعزيز هذه الصناعة، ومن أبرز هذه الدول نجد الأردن، مصر، فلسطين، والجزائر، والتي كانت لها نظرة خاصة في هذا الشأن حيث عملت ضمن خطط تطوير القطاع المالي من خلال تطبيق آليات الحوكمة بهدف تحسين معدلات الشمول المالي.

1- إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق وبغرض معرفة دور وأهمية الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي طرحنا الإشكالية الرئيسية التالية:

هل للحوكمة المالية دور في تعزيز الشمول المالي؟ وهل تمكنت الدول العربية من تحقيق ذلك؟
والتي بدورها تتفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي الحوكمة المالية؟
- ✓ ماهو الشمول المالي؟
- ✓ كيف تساهم الحوكمة المالية في تحقيق الشمول المالي؟
- ✓ هل نجحت الدول العربية في تطبيق الحوكمة المالية وتحقيق الشمول المالي؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية تمت صياغة جملة من الفرضيات كأساس ينطلق منه لمناقشة موضوع الدراسة وهي:

➤ إن تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية يؤدي إلى زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية

➤ يلعب الإطار التشريعي والتنظيمي القوي والداعم للحوكمة المالية دورا وسيطا في تعزيز تأثير الحوكمة على الشمول المالي.

➤ رغم الجهود المستمرة في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي إلا أنه لا تزال هناك تحديات تواجه هذه العملية.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه أحد المواضيع الهامة والرئيسية في الوقت الراهن، والذي بدوره يسلط الضوء على دور الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ولكونهما يعملان على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إبراز العلاقة المتداخلة بين هذه المتغيرات.

4- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور في:

- العمل على الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة.
- التعرف على مفهوم الحوكمة المالية، مبادئها، ومحدداتها.
- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم مؤشرات قياسه.
- محاولة الوقوف على آليات الحوكمة التي تدعم زيادة الشمول المالي.
- إبراز دور الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع نابع عن مجموعة من الأسباب والعوامل يمكن حصرها فيما يلي:

➤ أسباب ذاتية:

- الموضوع ضمن مجال تخصصنا الدراسي
- زيادة التحصيل العلمي من خلال دراسة حالة الدول العربية محل الدراسة
- محاولة إضافة مرجع جديد في الكلية نظرا لقلّة توفر الدراسات في هذا الموضوع

➤ أسباب موضوعية:

- حداثة موضوعي الحوكمة المالية والشمول المالي
- الرغبة في معرفة دور الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي

6- حدود الدراسة:

ككل موضوع يتم معالجته هناك مجموعة من الحدود التي تضبطه، من بين هذه الحدود:

➤ الحدود المكانية: تم حصر الدراسة على الدول العربية (الأردن، مصر، فلسطين، والجزائر)

➤ الحدود الزمانية: تم دراسة الفترة 2021

7- منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للإحاطة بالجوانب المتعلقة بالحوكمة المالية والشمول المالي، وكذلك من خلال الاعتماد على مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية والبيانات والتقارير والمراجع السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بالجداول والأشكال التوضيحية من أجل عرض المعطيات والمعلومات بطريقة تسهل استيعابها وتحليلها.

8- الدراسات السابقة:

المسح الأدبي لموضوع الدراسة قادنا إلى انتقاء بعض الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية والتي من بينها:

➤ دراسة بوسماحة محمد، آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ماي 2022. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، من خلال تبين الدور الذي توليه الحوكمة في تسيير وإدارة العمليات المصرفية بشكل صحيح وأكثر تحكما في المدخلات والمخرجات، بالإضافة إلى دراسة تطبيقية للجزائر من خلال تحليل ودراسة مؤشرات الشمول المالي، توصلت الدراسة إلى أن كل من الحوكمة والشمول المالي عناصر فعالة في تسهيل عمل النظام المصرفي من خلال توجيه الخدمات المصرفية بشفافية ودقة ورفع أداء البنوك وتقليل المخاطر البنكية.

يكمن وجه اختلاف هذه الدراسة ودراستنا كون أن الباحث درس كيفية تطبيق الحوكمة في ظل الشمول المالي، أما دراستنا معرفة دور الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي أي كيفية تطبيق الحوكمة لتعزيز هذا الأخير.

➤ دراسة رشيد شنيبي، دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي، المجلد الدولية للمنظورات الاقتصادية، المجلد 18، العدد 3، جامعة أحمد درايا، أدرار، الجزائر، 2024. تهدف الدراسة إلى توضيح دور الحوكمة المصرفية لتعزيز الشمول المالي واستخراج أهم الآليات والأدوات التي تدعم من خلالها الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي، وقد توصلت الدراسة أن الحوكمة المصرفية تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الثقة في النظام المالي، حماية حقوق العملاء، تقليل المخاطر المالية، وتحسين البيئة التنظيمية.

يكمن وجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا كون أن الدراستين يدرسان دور الحوكمة في تعزيز الشمول المالي، إلا أن الفرق أن هذه الدراسة دور الحوكمة المصرفية أي في البنوك والمصارف ودراستنا دور الحوكمة المالية أي في البنوك وجميع المؤسسات المالية.

9- صعوبات الدراسة:

- لقد واجهنا مجموعة من الصعوبات خلال إعدادنا لهذه الدراسة نذكر منها:
- عدم توفر القدر الكافي من المعلومات والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب.
 - صعوبات في توفر الإحصائيات الكافية عن الحوكمة المالية والشمول المالي في الدول العربية.

10- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع وللإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا تقسيم بحثنا إلى فصلين، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تتضمن ملخصا عاما عن البحث، حيث يمثل الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية والشمول المالي يندرج تحته ثلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في أساسيات حول الحوكمة المالية، أما المبحث الثاني فتمثل في عموميات حول الشمول المالي، أما المبحث الثالث أثر تطبيق الحوكمة المالية لتحقيق الشمول المالي

في حين كان الفصل الثاني بعنوان تجارب عربية في الحوكمة والشمول المالي يندرج ضمنه ثلاث مباحث أيضا، المبحث الأول الحوكمة المالية في الدول العربية، بينما المبحث الثاني تحت عنوان الشمول المالي في الدول العربية، أما المبحث الثالث فتناول الجهود المبذولة في الدول العربية لتحقيق الشمول المالي من خلال الحوكمة المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري للحوكمة والشمول المالي

تمهيد:

رغم التطور الكبير الذي شهدته الخدمات المالية في الفترة الأخيرة، إلا أن هناك شريحة واسعة من الأفراد لا تزال خارج نطاق هذه الخدمات، هذا ما أدى إلى بروز موضوع الشمول المالي والذي يعتبر من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة والنامية بإتباع سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي، ومن هنا يأتي دور الحوكمة المالية كأحد السياسات لتحقيق هذا الأخير من خلال ما تساهم به من وضع أطر تنظيمية ورقابية لتشجيع المؤسسات المالية على توسيع نطاق خدماتها لتشمل جميع الفئات.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للحوكمة المالية والشمول المالي وذلك من خلال تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول الحوكمة المالية

المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي

المبحث الثالث: أثر تطبيق الحوكمة المالية لتحقيق الشمول المالي

المبحث الأول: أساسيات حول الحوكمة المالية

تعد الحوكمة من أبرز الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات المالية في العديد من الاقتصاديات خلال السنوات الماضية، لذا حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يهدف هذا المبحث لإبراز أهم الأساسيات حول مفهوم الحوكمة المالية.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة المالية

يحظى موضوع الحوكمة بأهمية كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال نتيجة العديد من حالات الفشل في المؤسسات الاقتصادية والتي تؤثر على جميع الأطراف، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم، فكل هذه العوامل أدت إلى ظهور مفهوم الحوكمة، وفي هذا المطلب سنحاول التطرق إلى التطور التاريخي للحوكمة، تعريفها وخصائصها، وكذا أهميتها وأهدافها.

أولاً: التطور التاريخي للحوكمة وتعريفها:

1. التطور التاريخي للحوكمة:

نشأ مفهوم الحوكمة بعد ظهور نظرية الوكالة وماتضمنته من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة. كانت شركة (Berle and Means) في عام 1932م أول من تناولت موضوع فصل الملكية عن الإدارة، حيث قامت الشركة بنشر دراسة تحت عنوان (the modern corporate and private property) وكانت الدراسة البذرة التي أُلقت الضوء على نوعية المشاكل التي يمكن أن تحصل عندما يتم الفصل بين ملكية المؤسسة عن إدارتها والرقابة عليها، وهذا ما أدى إلى زيادة الإهتمام بإيجاد قواعد وقوانين تنظم العلاقات بين الأطراف في المؤسسات. وفي عام 1976م قام كل من (jenson and meckling) بالإهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد والتقليل من المشاكل. أما في عام 1987م فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة بإسم لجنة تريدواي (tread way cemmission) والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الإهتمام بمفهوم الرقابة الداخلية، وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات.¹

1 دعبوز سعاد، إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013/2014، ص

وقد تعاطف الاهتمام بموضوع الحوكمة نظرا للحاجة المتزايدة إليه في العديد من المؤسسات والشركات، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية ومتطلبات العولمة الاقتصادية والمالية، ويمكن إيجاز أهم العوامل التي دفعت بالاهتمام المتزايد بالحوكمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1): العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالحوكمة

التغيرات في البيئة النظامية للمؤسسات	انهيار العديد من الشركات	الأزمات المالية
- ظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية - انتشار الفساد المالي والإداري - التوجه نحو الخصوصية	- انهيار شركة enron - انهيار شركة anderson - انهيار شركة Worldcom	- الأزمة المالية لأسيوية 1997 - الأزمة المالية الروسية 1998 - الأزمة المالية العالمية 2008

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر، 2012، ص13-15.

2. تعريف الحوكمة المالية:

- مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح corporate governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي تم الاتفاق عليها فهي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.¹
- عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها " مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة، فهي عبارة عن الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف المؤسسة وسائل تحقيق تلك الأهداف والرقابة على الأداء ".²
- تعرف الحوكمة المالية بأنها "الطريقة التي تجمع بها المؤسسة معلوماتها المالية وتديرها وتراقبها وتتحكم فيها، وتشمل السياسات والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لتتبع معاملاتها المالية وإدارة الأداء ومراقبة الإحصائيات والإمتثال والإفصاح عن البيانات".³

¹ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر، 2012، ص12.

² حسين عبد الجليل آل غزاوي ووليد ناجي الحياي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعاملات المحاسبية - دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماستر، تخصص تحليل مالي، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010، ص9.

³ قصوري شمس الأصيل وبن طيبي دلال، دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري دراسة حالة - مؤسسة بتروبركة بسكرة، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024، ص190.

- عرفت الحوكمة المالية بأنها "جميع العمليات والقواعد والمعايير والقيم التي تمكن من خلالها مختلف الجهات الفاعلة (الهيئات العامة المحلية والدولة والمؤسسات) على العمل على إدارة النظم المالية والأسواق في جميع الأقاليم على الصعيدين الدولي والمحلي" فالحوكمة المالية تستخدمها مختلف الجهات من أجل إدارة النظام المالي في المؤسسات وخصوصا فيما يتعلق بإدارة المؤسسات المالية.¹
- _ من خلال ماسبق يمكن تعريف الحوكمة المالية بأنها " نظام يسعى إلى تطبيق وفرض معايير وقواعد من أجل إدارة مختلف الموارد المالية للمؤسسات وحمايتها من مختلف الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها ".

3. الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة:

توجد أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل هذه الأطراف في:²

أ) المساهمين:

يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك فإن للمساهمين الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب) مجلس الإدارة:

هم من يمثلون المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ج) الإدارة:

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

د) أصحاب المصالح:

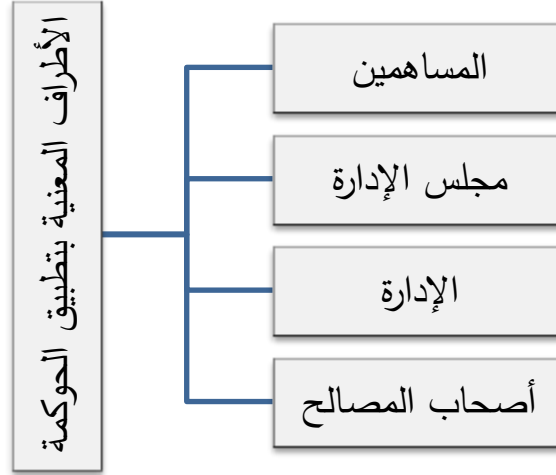
¹ جبهة بلهاسمي، مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي، مجلة الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جامعة غليزان، الجزائر، 2022، ص 161-162.

² محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 20-21.

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل: الدائنين، الموردين، العمال والموظفين، قد تكون لديهم مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة المؤسسة على الإستمرار.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.1): الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص20.

ثانيا: أهمية الحوكمة المالية وأهدافها:

1. أهمية الحوكمة المالية:

تتلخص أهمية الحوكمة المالية فيما يلي:¹

- ❖ وضع أسس العلاقة بين مديري المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف، ويسمح بإستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال، مما يرفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة؛
- ❖ العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة.
- ❖ تؤدي الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية، وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية.
- ❖ تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تتضمن حماية حقوقهم.
- ❖ الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة والوضع المالي، والتقارير المالية، والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا.

¹ شوقي بورقبة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 أكتوبر 2009، ص7-8.

كما تتجلى أهمية الحوكمة المالية بالنسبة للمؤسسات المالية من خلال النقاط التالية:¹

- ❖ إن المؤسسات المالية هي محور النشاط الاقتصادي، كالمصارف وجزء كبير من المؤسسات المالية غير المصرفية وبالتالي فإن فشل المؤسسة سيؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي وسيلحق ضررا بالغاً في دورة الأعمال التجارية والاستثمارية؛
- ❖ تتعامل المؤسسات المالية وخاصة المصارف بمدخرات العملاء، لذلك فإن ثقة العملاء تشكل حجر الأساس في نشاطها الاقتصادي، ولذلك فإن أي فقدان للثقة سيؤدي إلى عرقلة المؤسسات المالية للحصول على مواردها المالية بتكلفة معقولة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى التأثير على النظام المالي للإقتصاد بشكل كامل؛
- ❖ تحتل المؤسسات المالية مكانة محورية في انتقال السياسة النقدية وسير أعمال الدفع والتسوية والتأمين، وبسبب مكانتها فإن ذلك سيضعف من رقابتها الذاتية، وهنا تكمن أهمية الحوكمة في زيادة حافز الرقابة الذاتية من خلال ضمان الضوابط الرقابية الداخلية.

2. أهداف الحوكمة المالية:

إن للحوكمة دورا كبيرا في تعظيم شأن المؤسسات المالية من خلال تحقيقها مجموعة من الأهداف والتمثلة فيما يلي:²

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عن المشروعات؛
- تحسين عملية صنع القرار، وذلك بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية؛
- تحسين عملية المصادقية للبيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها؛
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات.
- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع واتخاذ القرار؛
- منع السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمارات.

المطلب الثاني: مبادئ ومحددات الحوكمة المالية:

نظرا للإهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم ووضع مبادئ ومحددات لتطبيقه سنطرق إليها بالتفصيل في هذا المطلب.

¹Anand Sinha, **Governance in banks and financial institutions**, L&T Management Development , Centre, Lonavla, 2013, p2.

²بركاوي عبد النور وبجمان أحمد، أثر الحوكمة المالية على نمط الأداءات - دراسة ميدانية المديرية العلمية لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية أدرار، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أحمد درايعة، أدرار، الجزائر، 2023/2022، ص11.

أولاً: مبادئ الحوكمة:

1. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

لقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مجموعة من المبادئ الأساسية للحوكمة عام 1999 إلى خمسة مبادئ، وبعد تعديلها في عام 2004 نلخصها فيما يلي:¹

(أ) **مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة:** يؤول هذا المبدأ إلى أنه ينبغي تشجيع الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، ولكي يكون هناك ضمان لإطار فعال للحوكمة لا بد الأخذ بمجموعة من الإرشادات وهي: أن يكون ذو تأثير على الأداء الإقتصادي الكلي والترويج لشفافية وكفاءة السوق، توزيع المسؤوليات بوضوح بين الهيئات المختلفة وفي نطاق تشريعي، تمتع الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة بالنزاهة.

(ب) **مبدأ حقوق المساهمين:** يتضمن هذا المبدأ حفظ حقوق كل المساهمين من خلال: تسهيل الممارسات لحقوق الملكية والحق في المشاركة بالتصويت شخصياً أو غيابياً وكذلك الحق في الحصول على المعلومات والقرارات والإفصاح عن الهياكل والترتيبات.

(ج) **مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين:** يتضمن هذا المبدأ المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو من الإتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

(د) **مبدأ دور أصحاب المصالح:** ينص هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار الحوكمة أن يحترم ويعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل وذلك من خلال: التعويض عن أي انتهاك للحقوق وتوفير للمعلومات في الوقت المناسب وأيضاً المحافظة على المصالح وفقاً للقانون والاتفاقيات.

(هـ) **مبدأ الإفصاح والشفافية:** يتضمن هذا المبدأ التشديد على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة في كل ما يتصل بضمان تدفق المعلومات في إطار الإفصاح عن السياسات والقابلية للمساءلة وتوفير قنوات نشر المعلومات بشكل عادل وكلفة منخفضة وفي الوقت المحدد.

(و) **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:** يشمل هذا المبدأ هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية وتتمثل هذه المسؤوليات في: أن يتخذ

¹بركاوي عبد النور وبجمان أحمد، أثر الحوكمة المالية على نمط الأداءات، مرجع سابق، ص 10-11.

أعضاء مجلس الإدارة قراراتهم على أسس من المعلومات الكافية وبالأمانة والمسؤولية وأن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح وأن يتوفر لدى مجلس الإدارة القدرة على التقييم الموضوعي لشؤون المؤسسة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية، وأن يوفر لديهم إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم.

2. مبادئ لجنة بازل:

أقرت لجنة بازل للرقابة المالية ثمانية مبادئ للممارسة السليمة للحوكمة ودعم الجهاز الرقابي للمؤسسات المالية، وهذه المبادئ هي: 1

- ✓ التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ودورهم في هذا الإطار، وأن لديهم القدرة على إصدار القرارات والأحكام المناسبة لإدارة شؤون المؤسسة المالية وأعمالها اليومية؛
- ✓ وضع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية من قبل مجلس الإدارة ومتابعتها؛
- ✓ التوزيع السليم للمسؤوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة لها، والمساءلة والمحاسبة داخل المؤسسة المالية سواء لأنفسهم أو لجميع العاملين على حد سواء؛
- ✓ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة المالية وإدراك المراقبين لأهمية دورهم؛
- ✓ مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمؤسسة المالية وكبار المساهمين والإدارة العليا؛
- ✓ أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الثقافة العامة للمؤسسة المالية ومع الإستراتيجية والأهداف طويلة الأجل؛
- ✓ توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة المؤسسة المالية والإدارة، وفي التقارير الصادرة عنها؛
- ✓ تفهم أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبيئة التشريعية التي تحكم العمل في المؤسسة المالية وكذلك الهيكل التشغيلي فيها، والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات السارية.

ثانيا: المحددات الأساسية للحوكمة المالية:

ينظر في بعض الأحيان على أن هذه المحددات قيود على الحوكمة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة، إذ يمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددات داخلية ومحددات خارجية كالآتي:

1. المحددات الداخلية:

تتمثل المحددات الداخلية للحوكمة في مايلي: ²

1 م. ثابت حسان ثابت وسيد أحمد حاج عيسى، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، ص 62.

2 معمري سارة، أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012، ص 22.

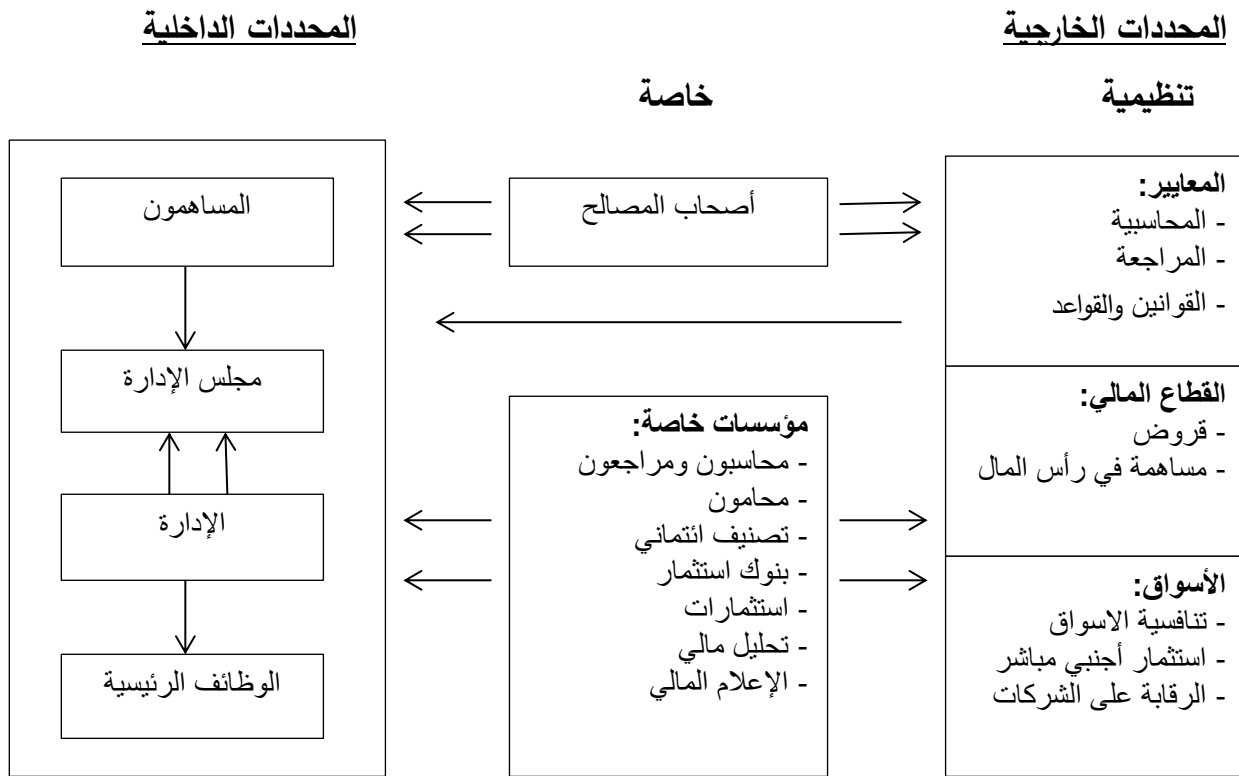
- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل المؤسسة؛
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

2. المحددات الخارجية:

- تشمل المحددات الخارجية للحوكمة الرشيدة القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة الذي تعمل من خلاله المؤسسات والمصارف، وقد يختلف من دولة إلى أخرى، ويشمل:¹
- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق، قوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال، والقوانين المتعلقة بالإفلاس ومنع الاحتكار؛
- توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع على التوسع والمنافسة؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة والبنك المركزي) في إحكام الرقابة على المؤسسات والمصارف؛ وذلك من خلال التحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم الالتزام.
- دور المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة على سبيل المثال الجمعيات التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، فضلاً عن المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب التصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.
- والشكل الموالي يلخص هذه المحددات كما يلي:

1 علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص24.

الشكل رقم (3.1): المحددات الأساسية للحوكمة المالية



المصدر: معمري سارة، أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثالث: آليات الحوكمة ومراحل التطبيق الناجح لها

يختلف تطبيق حوكمة المؤسسات من اقتصاد إلى آخر إلا أن هناك اتفاق على أن التطبيق الناجح للحوكمة يتوقف على مدى جودة الآليات المعتمدة فيها، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مراحل التطبيق الناجح للحوكمة والآليات التي تسمح بتطبيقها.

أولاً: مراحل التطبيق الناجح للحوكمة:

لا يمكن تطبيق حوكمة المؤسسات مرة واحدة في أي منظمة كانت، بل يستوجب ذلك المرور بعدة مراحل:¹

1. رفع مستوى الوعي:

إن أحد أهم التحديات التي تواجه نجاح الحوكمة هو أن مفهوم حوكمة المؤسسات لم يكن موجوداً، وتتركز الجهود الدولية على جعل الأوساط التجارية والحكومات تدرك فوائد حوكمة المؤسسات فمثلاً بدأت جمعية تطوير المؤسسات المالية في آسيا والمحيط الهادي جهودها لرفع مستوى حوكمة المؤسسات، وهي تعمل الآن مع أعضائها لتثقيفهم حول كيفية تقييم ممارسات الحوكمة عندما تتخذ القرارات بشأن القروض لأن تلك

¹ مناد علي، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي، دراسة قياسية حالة SPA الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 90-91.

الممارسات تؤثر بصورة مباشرة على مستوى المجازفة بالتسليف، وكان من نتيجة تلك الجهود أن العديد من المؤسسات الأسبوية باتت تعي الآن كيف تؤثر عوامل حوكمة المؤسسات على أرباحها.

2. وضع القوانين القومية:

ما إن يبرز الوعي في الأوساط التجارية في بلد ما، حتى يصبح بالإمكان بدء عملية تحديد مبادئ السلوك المحلية التي تشكل قضية في ما يتعلق بالامتثال، وغالبا ما يبدأ وضع القوانين القومية بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المؤسسات كقاعدة يتم الانطلاق منها، ومن خلال الانطلاق من هذه القاعدة تستطيع الدول تطوير مجموعات مبادئها وقوانينها الخاصة التي تعالج الواقع المحلي فيما يتعلق بالتعامل التجاري والالتزام بالمعايير الدولية.

3. مراقبة التطبيق:

عندما يتم رسميا تبني قانون قومي ما للحوكمة، يجب توضيح مدى تقيد المؤسسات به، ففي الغرب كانت أسواق الأوراق المالية تقليديا ضامنة التقيد بحوكمة المؤسسات من خلال متطلبات الإدراج فيها، ولكن هذه الطريقة كثيرا ما تكون غير كافية خارج الدول الغربية الصناعية وفي الأماكن الأخرى التي لا تحظى بأسواق الأوراق المالية، حيث توجد بحصة كبيرة مهمة من النشاطات الاقتصادية، وبمؤازرة إنشاء وتطوير أسواق الأوراق المالية يجب إنشاء وتطوير المؤسسات الحكومية لمراقبة صناعة التعامل بالأوراق المالية.

4. التدريب على المسؤوليات الجديدة:

بعد أن يتم وضع إطار لحوكمة المؤسسات، تقع مسؤوليات جديدة على عاتق المديرين التنفيذيين في المؤسسات التجارية، وأعضاء مجالس الإدارة، وأمناء سر المؤسسات وأمثالهم، ويتعين أن يقوم قطاع المؤسسات التجارية بتعليم هؤلاء الأطراف كيفية أداء أدوارهم.

5. إضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة المؤسسات:

تأتي المرحلة الأخيرة في تطور حوكمة المؤسسات في دولة ما عندما يتقبل الوسط التجاري تلك الحوكمة كجزء طبيعي ومفيد من القيام بالأعمال التجارية، وعندما تكون المؤسسات التي تدعم التطبيق والامتثال لمبادئ الحوكمة قد أصبحت ثابتة في مكانها.

ثانيا: آليات الحوكمة:

يتم تطبيق الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات صُنفت إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية، سيتم تناول هذه الآليات بشكل مختصر كما يلي:

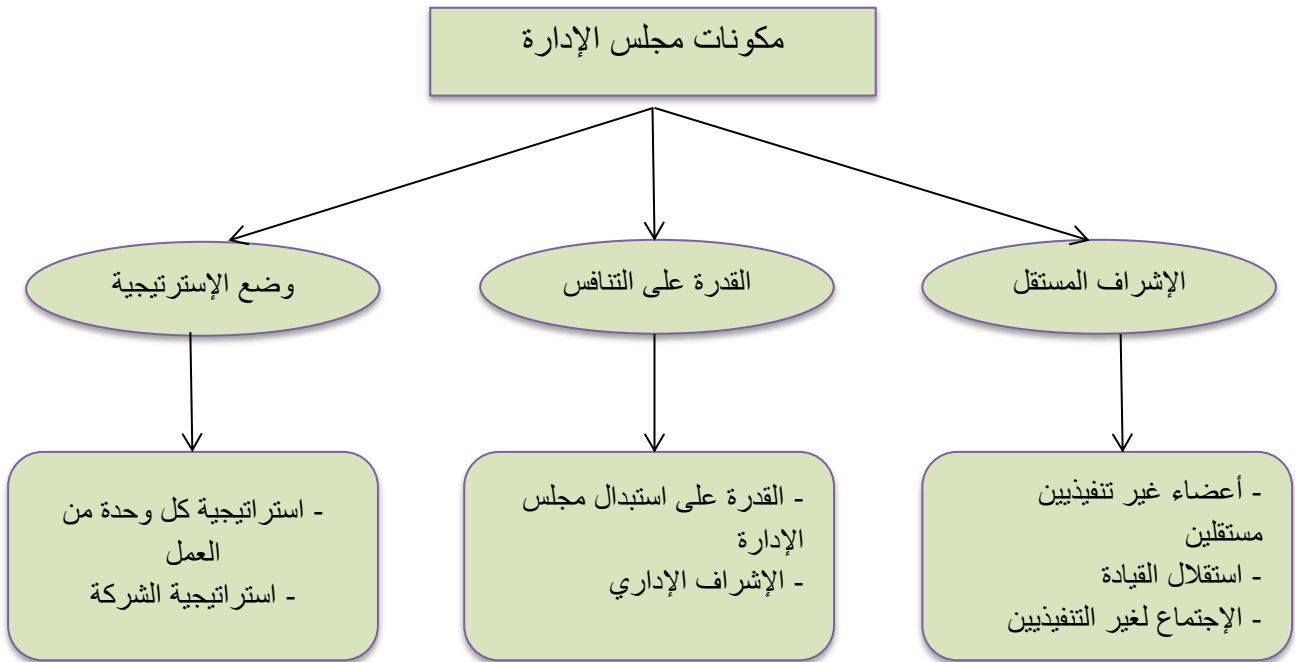
1. الآليات الداخلية:

تتصب آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة المؤسسات الداخلية إلى:¹

أ) مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية المؤسسة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة المؤسسة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للمؤسسة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء المؤسسة والإفصاح عن ذلك. والشكل التالي يوضح المكونات الأساسية لمجلس الإدارة.

الشكل رقم (4.1): المكونات الأساسية لمجلس الإدارة.



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 98.

¹ بوش زين الدين، دهمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06 و 07 ماي 2012، ص 13.

(ب) لجنة التدقيق:

يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصفح عنها المؤسسات، وذلك من خلال إعدادها للتقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

(ج) لجنة المكافآت:

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة المؤسسات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال المؤسسات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيداً ضرورياً أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح المؤسسة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية، وتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

(د) لجنة التعيينات:

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة، وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين، والتقويم باستمرار، وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك عن الوظائف المطلوب إشغالها.

(هـ) التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة المؤسسة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسات وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

2. الآليات الخارجية:

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ومن هذه الآليات مايلي:¹

(أ) منافسة سوق (المنتجات/الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة المؤسسات وذلك لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح أو أنها غير مؤهلة فإنها سوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا

¹ وهبي ليندة، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة NCA الروبية، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015، ص31.

كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة المؤسسة في حالة الإفلاس سوف يكون لها تأثير سيء على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة.

ب) التدقيق الخارجي:

يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، وليس مقبوليتها فقط. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، فإن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية، وبالتالي يجب اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة.

ج) التشريع والقوانين:

غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم. فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-Oxly Act في سنة 2002 متطلبات جديدة على المؤسسات المساهمة العامة، تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب على المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في المؤسسة والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة.

المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من بين المفاهيم الحديثة التي برزت على الساحة الدولية، إذ يعد أحد الأدوات الأساسية لتعزيز اقتصاديات الدول باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أضحى هذا الأخير محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية التي أطلقت العديد من المبادرات لتحقيقه، ونظرا للمكانة الهامة لهذا الموضوع الأمر الذي جعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

أصبح الشمول المالي يحظى بأولوية متزايدة لدى الحكومات والمؤسسات المالية، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام كبير من قبل الباحثين، وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى مجموعة من التعاريف الخاصة بالشمول المالي والتي جاءت بها مجموعة المنظمات والهيئات المالية الدولية، إضافة إلى معرفة السياق التاريخي لظهور مصطلح الشمول المالي، ومختلف الجوانب المتعلقة به.

أولاً: مفهوم الشمول المالي وتطوره التاريخي:

1. التطور التاريخي للشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها اثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.¹

وفي العام 2003 قامت العديد من الدول بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي، كان من أوائل تلك الدول ماليزيا والمملكة المتحدة، وقد ظهر الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008م، من خلال حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، ثم تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء، إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي في 2008 والذي يعد أول منظمة دولية للتعليم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وارتكز عمل التحالف بتطوير الأدوات المستخدمة في الشمول المالي وصياغة السياسات والاستراتيجيات وآليات التطبيق.²

¹ بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04،

العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2020، ص 145.

² صدام حسين ناصر الضبياني، دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2024، ص 32-33.

2. تعريف الشمول المالي:

اختلفت وتعددت التعاريف المتعلقة بالشمول المالي، لكن معظمها تركز على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، من أهم هذه التعاريف مايلي:

- **تعريف البنك الدولي:** عرفه على أنه "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة".¹
 - **تعريف صندوق النقد الدولي:** "هو الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".
 - **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والشبكة الدولية للثقيف المالي INFE :** " هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".²
 - **تعريف مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI:** "على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".³
- ـ اعتمادا على ماسبق وعلى ما اتفقت حوله غالبية الهيئات يمكن تعريف الشمول المالي على أنه "إتاحة ووصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع بالأخص المهمشة منها في الوقت المناسب وبأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم".

¹ صالح سنوساوي، متطلبات تعزيز الشمول المالي كرافد لدعم استقرار النظام المالي الجزائري للفترة 2010-2021، مجلة

اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 04، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، الجزائر، 2023، ص 81.

² أيمن بوزانة ووفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية،

مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01 جامعة عنابة، الجزائر، 2021، ص 74-75.

³ أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي - تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث الاقتصاد

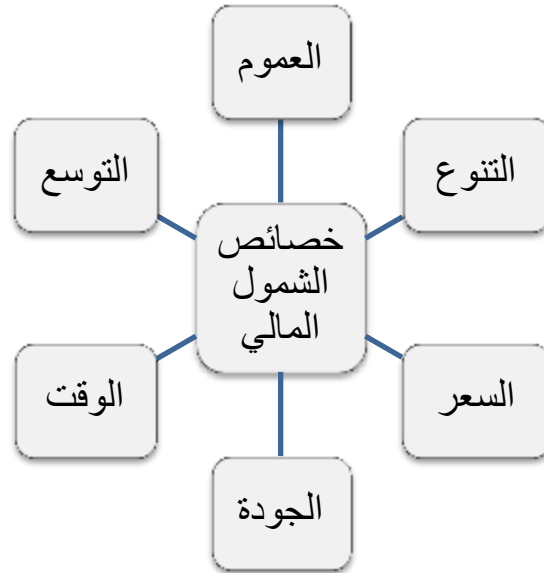
والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023، ص 241-242.

3. خصائص الشمول المالي:

تشير جميع الدراسات والتعاريف إلى جملة من العناصر الأساسية التي يمتاز بها الشمول المالي والتي تتمثل في:¹

- **العموم:** من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.
 - **التنوع:** تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة.
 - **السعر:** خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع.
 - **الجودة:** مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.
 - **الوقت:** توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات.
 - **التوسع:** الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.
- والشكل التالي يوضح خصائص الشمول المالي:

الشكل رقم (5.1): خصائص الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: أسامة فراح ورحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2021، ص 648.

ثانيا: الشمول المالي (الأهمية والاهداف):

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية، وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتتجلى هذه الأهمية من خلال مايلي:²

¹ أسامة فراح ورحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، جامعة شلف، الجزائر، 2021، ص 648.

² قبايلي كمال ووكال سمير، دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2023، ص 106-107.

- 1- تعزيز الإستقرار المالي والنمو الاقتصادي: وهذا راجع لوجود علاقة طردية ووثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أنه من الصعب تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام المالي.
 - 2- تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية: يساهم الشمول المالي في زيادة فرص المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع المنتجات والخدمات المالية والإهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب فئات جديدة من العملاء.
 - 3- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: يعد الشمول المالي عامل رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهذا من خلال تعميم ونشر الخدمات المالية التي بدورها تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتمويل المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر وعدم المساواة.
 - 4- تحسين قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: إن إمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية والمصرفية تشجعهم للإقبال على الإستثمار والمخاطرة وإدارتها، هذا ماينعكس بشكل إيجابي على مستويات النمو مع تقليص الصدمات المالية، ويتحقق هذا من خلال إدخال التكنولوجيا المبتكرة قصد خلق فرص فعالة لتحقيق تكاليف المعاملات وإصلاح البنى التحتية وسهولة وصول الأفراد لمختلف القطاعات والعمل على تحسين مستويات دخل الأفراد.¹
- و يهدف الشمول المالي إلى:²
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
 - تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
 - تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الإستثمار والتوسع؛
 - خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية.

1 مفيدة الأحسن وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) - دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 إلى 2021، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2023، ص 27.

2 صورية شني والسعيد بن لحضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 109.

كما يهدف إلى: ¹

- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
- الرفع من فعالية السياسة النقدية حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار ويصبح إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الإقراض.

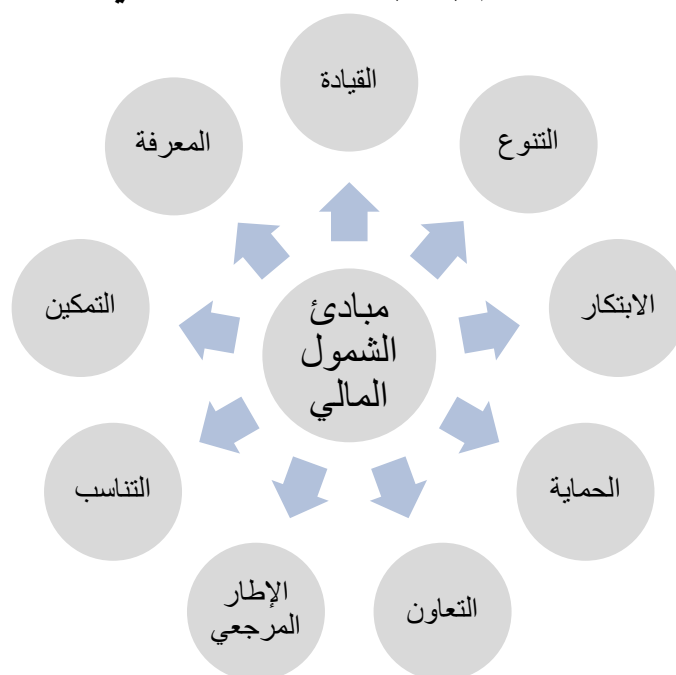
ثالثاً: مبادئ الشمول المالي:

- للشمول المالي عدة مبادئ يقوم عليها، تعتبر بمثابة معايير تم اعتمادها كمرجع لتعزيز مستوياته، حيث قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي نلخصها فيما يلي: ²
 - القيادة: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر.
 - التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق وتقديم خدمات مالية متنوعة.
 - الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.
 - الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية هذا الأخير مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.
 - التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بالمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.
 - التمكين: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.
 - المعرفة: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.
 - التناسب: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.
 - الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.
- والشكل التالي يوضح هذه المبادئ:

¹ بوري صراح وبراهيمي آسية، التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي - دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، المدرسة العليا لإدارة الأعمال، تلمسان، الجزائر 2023، ص329.

² محمد يسر يونيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2019، ص07-08.

الشكل رقم (6.1): مبادئ الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: محمد يسر يونيه وآخرون ، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2019، ص 07-08.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

تأخذ مؤشرات قياس الشمول المالي أهمية خاصة في كثير من البلدان لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي المصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، ولقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، لذا سنقوم بتفصيل هذه الأبعاد من منظور كل طرف.

أولاً: وفق مجموعة العشرين G20 وأعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي GFI:

اتفق قادة مجموعة العشرين مع توصية التحالف العالمي والوطني على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية:

الجدول رقم (1.1): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي وفق G20 و GFI

البعد	تعريفه	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد وتحليل العوائق المالية المحتملة لفتح واستخدام حساب	- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأ حسب نوع الوحدة الإدارية؛ - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛ - حسابات النفوذ الإلكترونية؛ - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛ - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

مصرفي.		
استخدام الخدمات المالية	يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.	نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛ عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛ نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛ عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	إن بعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر عليه مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، شفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.	القدرة على تحمل التكاليف: - معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءا على الحد الأدنى الرسمي للأجور؛ - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ - متوسط تكلفة تحويلات الإئتمان؛ - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. الشفافية: - نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي، - وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. الراحة والسهولة: - الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه أثناء الإنتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية، - متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الإصطفاف في فروع

المؤسسات المالية. حماية المستهلك: - مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية، - مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية - لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 03 أشهر إلى 06 أشهر الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل، - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. التثقيف المالي: - حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم؛ - النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر. المديونية: - نسبة الممقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض؛ - كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالإقتراض من الأصدقاء، الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات أو قرض بنكي. العوائق الائتمانية: - نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات؛ - نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي؛ - مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.		
---	--	--

المصدر: حمري بلال وهبري أسامة، دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي تجربة المملكة العربية السعودية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2024/2023، ص13-14.

ثانيا: حسب منهجية البنك الدولي:

قد وضع البنك الدولي أبعادا ومؤشرات للشمول المالي نلخصها فيما يلي:¹

1. استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب).

2. الإدخار:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية بإستخدام المؤسسات المالية الرسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية بإستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 12 شهر الماضية؛

3. الإقتراض:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الإقتراض من الأسرة والأصدقاء.

4. المدفوعات:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

5. التأمين:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم، ومواشيهم ضد الكوارث الطبيعية).

1 سعدي صبيبة، تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات،

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023/2022، ص53-54.

المطلب الثالث: سياسات وركائز تعزيز الشمول المالي وتحديات تطبيقه

في الفترة الأخيرة أصبح الشمول المالي محل اهتمام العديد من الدول، مما دفع إلى ضرورة التعرف على ركائزه وسياساته بالإضافة إلى استكشاف تحديات تطبيقه.

أولاً: ركائز تعزيز الشمول المالي:

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نلخصها فيما يلي:¹

1. **دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر إحدى أهم الركائز الأساسية لتحقيق بنية قوية وملائمة لتلبية متطلبات

الشمول المالي، ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي يمكن أن تتضمن مايلي:

✓ توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

✓ تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال

إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول

للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف المصرفي، نقاط البيع، الصرافات الآلية وغيرها.

✓ تطوير نظم الدفع والتسوية، وهذا لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في

المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم

الخدمات المالية.

✓ الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال

التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول

إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.

✓ إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية

الصغر والصغيرة والمتوسطة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء

على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2. **الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير

الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وجودة عالية، وتزويده بالمعلومات الكافية والضرورية،

وخدمات الاستشارة المالية، ونظم الأمان.²

¹ صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص7-8.

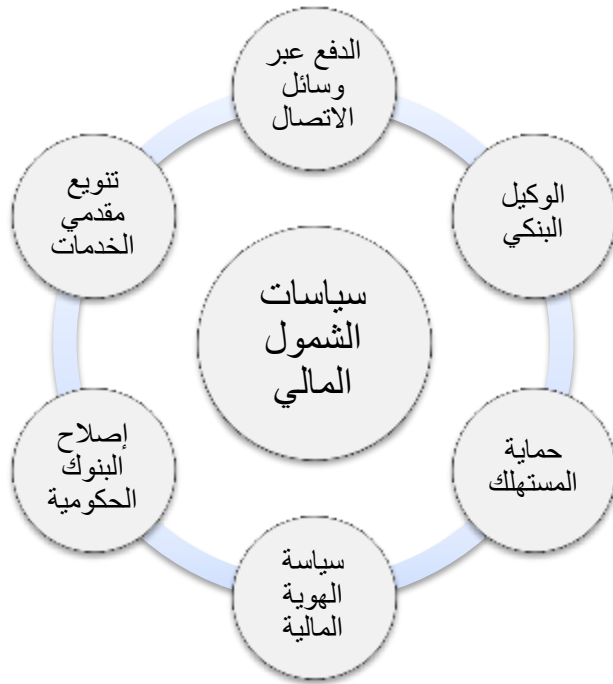
² بوسليماني صليحة وبريش فايزة، واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر، مجلت التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص28.

3. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: ويكون هذا من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المالية المقدمة وتعزيز المنافسة، من أجل الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي.¹
4. التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد استراتيجيات وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.²

ثانياً: سياسات الشمول المالي:

أوجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (7.1): سياسات الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صورية شنبوي والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص 111-113.

سنتطرق إليها بالتفصيل كآلاتي:³

1. الوكيل البنكي:

أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في تعزيز الشمول المالي، وهذه السياسات تعتمد على قنوات البيع بالتجزئة الموجودة، وتحويل الصيديات ومكاتب البريد

¹ أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي، مرجع سابق، ص 245.

² بوسليمان صليحة وبريش فايزة، واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر، مرجع سابق، ص 29.

³ صورية شنبوي والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص 111-113.

والسوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك وللشمول المالي أيضا، هذا التعاون يصبح ممكنا بفضل تقليل التكاليف ومخاطر المعاملات المالية عن بعد، وتسهيل إجراءات فتح حسابات بسيطة، مع توفير حوافز لإستخدام هذه القنوات مثل التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي. هذا النهج قد أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المستخدمين.

2. الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:

انتشار الهواتف النقالة فتح فرصا جديدة لتقديم الخدمات المالية للفقراء، حيث تقلصت تكلفة المعاملات المالية بشكل كبير وأصبحت التحويلات أكثر سهولة وسرعة، وزادت نقاط الوصول، وتقلصت الحاجة لحمل النقود بفضل النقود الالكترونية، وجذبت عملاء جدد غير المتعاملين مع البنوك. العديد من الدول شهدت نجاحا في استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول لتحقيق الشمول المالي.

3. تنوع مقدمي الخدمات:

صناع القرار اعتمدوا على استراتيجيات تنظيمية ورقابية متنوعة لإدارة المخاطر، هذه الاستراتيجيات تشمل تنظيم تراخيص مخصصة لمؤسسات التمويل الصغير، وتراخيص بنكية للمنظمات غير الحكومية للتحويلات المصرفية، بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

4. إصلاح البنوك الحكومية:

البنوك المملوكة للحكومة تلعب دورا هاما في تحسين الخدمات المالية للفقراء في العديد من البلدان، حيث تمتلك نسبة مهمة من البنوك كأصول. هذه البنوك تعد المؤسسات المالية الرئيسية في المناطق الريفية وتركز على دعم الزراعة والسكان والبرامج الاجتماعية. بعض البلدان أغلقت بنوكها الحكومية الضعيفة لتخفيف التكاليف، في حين تعاني البنوك الأخرى من تدخلات سياسية وأداء محدود. هناك اهتمام بتنفيذ إصلاحات لتحسين أداء وبنية البنوك الحكومية، على سبيل المثال بإنشاء خطط إدارية منفصلة لتوفير خدمات مالية صغيرة رابحة، وتحسين الحكم واعتماد تقنيات جديدة لتمويل القطاعات الصغيرة.

5. حماية المستهلك:

تنوعت المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالخدمات المالية، مما وضع العملاء في موقف سلبي خاصة إذا كانوا غير ملمين بالخدمات المالية المعقدة، هذا ينذر بزيادة عدد العملاء غير المطلعين، مما يؤدي إلى احتمال استغلال بعض المؤسسات للمعلومات بهدف زيادة أرباحها على حساب العملاء الذين يعانون من الديون أو الضعف المالي. هذه الممارسات الغير الأخلاقية أدت إلى بعض الانتهاكات بسبب الفجوات القانونية والسلوكيات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات المالية، فشل حماية المستهلك يعكس فشل السوق، ويتطلب تصحيحات تنظيمية وقانونية لضمان توازن المعلومات بين البنوك والعملاء وتشجيع استدامة السوق من خلال توفير المعلومات للعملاء قبل وبعد توقيع الاتفاقيات لمساعدتهم على فهم حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

6. سياسة الهوية المالية:

في معظم البلدان، يقدم تقييم الائتمان لبعض القروض فقط، ويعفى العملاء الفقراء من الإفصاح عن المعلومات المالية لتقليل فوائد التمويل، وما يعتبر أهمية أكبر هو عدم توفر بعض العملاء للوثائق الشخصية اللازمة لفتح حسابات. يعمل صناع القرار على تقليل الفجوة بين الوثائق المطلوبة للحسابات المصرفية وبين جودة الوثائق المتاحة للعملاء ذوي الدخل المنخفض، هذه السياسة تمكن العملاء ذوي التاريخ المالي من تحويل معاملاتهم المالية إلى أصول مالية يمكن استخدامها للاستفادة من الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

ثالثاً: التحديات التي تعرقل توسيع الشمول المالي:

- تواجه سياسة الشمول المالي عدداً من التحديات التي تعترض توسعها، وتتمثل هذه التحديات في الآتي:¹
- **التحدي المالي:** يتمثل في عدم امتلاك بعض الأفراد للأموال الكافية لفتح حساب مصرفي، أو عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الخدمات المالية والمصرفية، ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال توفير برامج تمويلية ميسرة لفتح الحسابات المصرفية، وخفض تكاليف الخدمات المالية والمصرفية؛
 - **التحدي الثقافي:** يتمثل في عدم إدراك بعض الأفراد لأهمية الخدمات المالية والمصرفية، أو رفضهم التعامل معها لأسباب دينية أو ثقافية، ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال برامج التوعية والتعريف بأهمية الخدمات المالية والمصرفية، وإزالة أي موانع ثقافية تحول دون التعامل معها؛
 - **التحدي الجغرافي:** يتمثل في عدم توافر المؤسسات المالية والمصرفية في بعض المناطق، أو بعد المسافات بين هذه المؤسسات والسكان، ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال إنشاء المزيد من المؤسسات المالية والمصرفية في المناطق النائية، أو توفير خدمات مالية متنقلة؛
 - **التحدي المؤسسي:** يتمثل في عدم وجود تنسيق كافٍ بين المؤسسات المالية والمصرفية، مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتكاليفها، ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال تطوير أنظمة وإجراءات مشتركة بين المؤسسات المالية والمصرفية.

وأيضاً من بين التحديات التي تواجه توسع الشمول المالي ما يلي:

- تعثر تطوير البنى التحتية المالية مما يحد من فرص الوصول للتمويل.
- تواجه سياسة الشمول المالي صعوبات في الترويج لفوائدها المحتملة للمواطن والدولة، نتيجة ارتفاع معدلات الأمية والجهل بالخدمات المصرفية، ونقشي الاقتصاد غير الرسمي.
- انخفاض مستوى الثقة في الخدمات المصرفية، ويعود دور الشمول المالي في تحسين وتعزيز هذه الخدمات.

¹ بن ساعد محمد وإسلام وبن صخرية محمد زكريا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها على القطاع المصرفي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2024/2023، ص 20-21.

➤ بطئ تطور المؤسسات غير المصرفية مثل مؤسسة الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى محدودية الأدوات المالية المحلية مثل السندات والصكوك، مما يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على الائتمان المصرفي الذي لا يلبي بشكل كامل احتياجات الأفراد والشركات للتمويل.

المبحث الثالث: أثر تطبيق الحوكمة المالية لتحقيق الشمول المالي

تعتبر الحوكمة المالية والشمول المالي من المواضيع الهامة والأساسية إذ تساهم الحوكمة المالية على تحقيق وتعزيز الشمول المالي من خلال عدة آليات وأدوات، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أثر تطبيق الحوكمة المالية لتحقيق الشمول المالي.

المطلب الأول: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات المالية

تتظر السلطات في جميع أنحاء العالم أن للشمول المالي علاقة متداخلة بين مختلف المتغيرات المالية، حيث قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها الوطنية، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة الأخرى وهي: الاستقرار المالي، النزاهة المالية، والحماية المالية للمستهلك، وعليه سنحاول توضيح مختلف العلاقات التي تربط الشمول المالي بمختلف المتغيرات المالية ذات الصلة.

أولاً: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:

يعد الشمول من أهم أولويات الحكومات وذلك في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور استراتيجية العديد من دول العالم. ففي الآونة الأخيرة أثبت الباحثون الاقتصاديين في عدة دراسات التأثير الإيجابي للشمول المالي على بعض المؤشرات المالية ومن بينها الاستقرار المالي.

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للاستقرار المالي إلا أن البنك المركزي الأوروبي قدم تعريفاً له على أنه: " هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي (الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنى التحتية للسوق) قادراً لاعتلى تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث اضطرابات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية بما يكفي للتأثير سلباً على النشاط الاقتصادي الحقيقي"، كما تما تعريفه من وجهة نظر البنك المركزي الألماني أنه يتمثل في: " حالة التوازن التي يتمكن فيها النظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة، والقدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات أو الأزمات أو الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة".¹

يهدف الشمول المالي إلى استفادة جميع شرائح المجتمع بما فيها تلك المستبعدة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، من هنا لقي الباحثون أكبر تحدي في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر محدد له حيث قاموا بإجراء عدة دراسات ومقارنات لتحديد علاقة الشمول المالي بمختلف المتغيرات المالية، إذ تم التوصل إلى

¹ كروسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2024/2023، ص 113.

وجود ارتباط وتداخل بين الشمول المالي والاستقرار المالي فكلهما يكمل ويدعم الآخر كون أن الشمول المالي يعمل على تحقيق التنمية المالية ومن ثم رفع مستوى المعيشة خاصة للفقراء الأمر الذي يساهم في الاستقرار الاجتماعي ومن ثم زيادة وتعزيز استقرار النظام المالي بصفة عامة. فقد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار مالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي في نظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا، اجتماعيا واقتصاديا، وهذا مايدل على وجود علاقة متبادلة ومتداخلة بينهما.¹ لذا يجب على الدولة إذا أرادت تعزيز الشمول المالي أن تعمل على تحقيق استقرارا ماليا كاملا في الدولة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق عدة وسائل من بينها العمل على تعزيز الشفافية المالية مع تطبيق قواعد الحوكمة على جميع المؤسسات المالية والاقتصادية العاملة في الدولة.

❖ تعتبر الحوكمة المالية أداة أساسية للحفاظ على الاستقرار المالي والذي بدوره يعزز الشمول المالي، فعندما يكون النظام المالي مستقرا تكون المؤسسات المالية أكثر قدرة على تقديم خدماتها بأسعار معقولة وموثوقة مما يشجع على مشاركة أوسع للأفراد والشركات في النظام المالي.

ثانيا: العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية:

قياس نزاهة وسلامة النظام المالي هي نتاج الإجراءات والتدابير التي تقوم بها البلدان من خلال منظماتها وهيئاتها المكلفة بتسيير ومراقبة المؤسسات المالية، وفي هذا الشأن أصدرت مجموعة العمل FATF توصيات بشأن مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، بحيث قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير التي تستهدف منع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى.²

إن النزاهة المالية والشمول المالي يعزز كل منهما الآخر ويتداخل مع أهداف السياسة العامة، حيث عندما يتم تكاملهم فإنهم يعززون أهدافهم ويساهمون بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية، وتحقيقا لهذه الغاية تستفيد النزاهة المالية والشمول المالي من زيادة التنسيق داخل الحكومات وعبر القطاعات، من خلال بناء نظام تنظيمي قوي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتزام المؤسسات بالقواعد الموضوعية، حيث أن النظام المصمم بشكل جيد يخلق بيئة تعزز الشمول المالي بشكل أكبر ويساهم في تحسين القدرة على تتبع ومراقبة المعاملات مما يقلل من فرص غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، هذا يؤدي بدوره إلى تقليل الطلب على الخدمات المالية غير الرسمية وتحسين الشمول المالي، وكذلك يقلل من حجم القطاع الاقتصادي غير الرسمي، علاوة على ذلك يؤدي هذا النظام إلى تقليل التكاليف وإنشاء الحوافز للأطراف للالتزام والامتثال للنظام المالي ويخلق بيئة تنظيمية مواتية للشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية.³

¹ كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مرجع سابق، ص113.

² سعدي صبيبة، تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مرجع سابق، ص56.

³ كردوسي مروة، نفس المرجع السابق، ص116.

❖ تساهم الحوكمة المالية الجيدة في تعزيز الشفافية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهما عاملان أساسيان لتعزيز الشمول المالي، إذ تقلل الإجراءات الرقابية القوية من مخاطر الجرائم المالية مما يشجع المؤسسات المالية على تقديم الخدمات المالية لمجموعة أوسع من العملاء دون التعرض لمخاطر كبيرة.

ثالثاً: الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك:

اكتسب موضوع الحماية المالية للمستهلك أهمية كبيرة وخاصة في ظل التحديات الراهنة حيث أصبح ركيزة هامة في صناعة الخدمات المالية. كما ظهرت أهميته منذ الأزمة المالية 2008 حيث سعت العديد من المنظمات الدولية وغيرها من السلطات الرقابية إلى تفعيل مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية، والعمل على توفير البيئة المناسبة لحفظ حقوق العملاء من جهة وحماية البنوك والمؤسسات المالية المقدمة لتلك الخدمات من جهة أخرى، حيث تعرف الحماية المالية للمستهلك على أنها: "حماية المستهلكين من مختلف المعاملات التجارية غير العادلة وذلك من أجل تجنب الاستغلال، كما تهدف إلى زيادة الرقابة وتوضيح القوانين التي تحكم المعاملات المالية، مع التركيز على الهدف المتمثل في المعاملة العادلة للمستهلكين"، كما تعرف أيضاً بأنها "ضمان التعامل السليم والأمن مع الخدمات المالية من خلال معاملة المستهلكين على نحو عادل من جانب مقدمي الخدمات المالية".¹

واستناداً إلى التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة يمكن تحديد أبرز متطلبات السياسة العامة في حماية مستهلكي الخدمات المالية: سن الأطر القانونية والسياسية، وضع الترتيبات المؤسسية وضمان الممارسات التجارية الجيدة. ومما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للخدمات المالية، أن المبادئ التوجيهية تنص على أنه ينبغي للدول أن تضع سياسات لحماية المستهلك تشجع على: الممارسات التجارية النزيهة، وتضمن توفير معلومات واضحة عن مقدمي الخدمات، إلى جانب صياغة شروط العقود بطريقة واضحة ومبسطة يسهل فهمها، كما تشجع المبادئ إلى تحقيق شفافية المعاملات المالية وتسهيل عملية الإلغاء والاسترداد، بالإضافة إلى توفير آليات دفع آمنة ومضمونة.²

إن الحماية المالية للمستهلك تسعى إلى خلق التوازن بين مقدمي الخدمات المالية وبين المستهلكين، ويتأتى ذلك عن طريق تعزيز الحماية المالية للمستهلك، فعدم توافر سياسات للتحكم في قوى السوق لدى تطبيق مبادئ الشمول المالي قد يؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين، لذلك وجب توفير الحماية للمستهلك لدى تقديم الخدمات المالية من خلال سن الأطر القانونية التي تتصف المستهلك وتثقيفه مالياً من قبل الهيئات الحكومية.³

¹ كاردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مرجع سابق، ص 119.

² نفس المرجع السابق، ص 120.

³ عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،

المجلد 05، العدد 02، جامعة مدينة السادات، مصر، 2019، ص 36.

❖ تهدف الحوكمة المالية عند تطبيقها على حماية المستهلك إلى ضمان تقديم المؤسسات المالية للخدمات بطريقة تحمي حقوق المستهلك، ويتضمن ذلك وجود قوانين ولوائح فعالة تضمن حقوق المستهلكين والتركيز على الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية وتوفير آليات لحل النزاعات مما يزيد من ثقة الأفراد في استخدام الخدمات المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

المطلب الثاني: إجراءات الحوكمة المالية لتعزيز الشمول المالي

تعتبر حوكمة المؤسسات المالية والمصارف المملوكة للدولة تحديا كبيرا لاقتصاديات الكثير من الدول، ويتفق معظم الاقتصاديون على أن ملكية الحكومة للبنوك والمؤسسات المالية تؤدي إلى خلط في الأدوار التي تقوم بها الحكومة، ويرجع ذلك إلى تعدد الأدوار التي تقوم بها ليس فقط بصفتها مالك بل أيضا كمنظم ومراقب حيث يجب أن يكون هناك فصل واضح بينهما لتحقيق شروط المنافسة العادلة مع القطاع الخاص، لذا يجب على الحكومات أن تتأكد من تطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة المصارف بطريقة تعتمد على الشفافية والمحاسبية والمسؤولية بما في ذلك آليات تشكيل مجالس الإدارة، كما يجب أن تتمتع المؤسسات المالية بدرجة كبيرة من المرونة والاستقلالية بما يمكنها من تكوين فريق من الخبراء، ولا بد من توفير الامكانيات المالية لجذب الكفاءات البشرية المتميزة في حدود الامكانيات المتاحة.¹ ومن آليات تطبيق الحوكمة المالية ما يلي:

1. الأطر التنظيمية والتشريعية:

توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال إصدار ووضع قواعد واضحة وداعمة للشمول المالي، وتعديل التعليمات والقرارات التي تدعم الأولويات المحددة، ومن خلال إصدار السلطات المركزية والرقابية قوانين ومراسيم تنظيمية لتقديم وتوفير المنتجات والخدمات المالية لتناسب احتياجات كافة فئات المجتمع، بحيث تساهم في تسهيل وتيسير دخول المؤسسات المالية وتبسيط إجراءات الترخيص والتأسيس للمؤسسات المالية التي تستهدف الفئات المحرومة مما يشجع دخول المزيد من الجهات الفاعلة إلى السوق ويزيد المنافسة وتنوع الخدمات.

2. حماية المستهلك:

حماية المستهلكين من مختلف المعاملات وضمان التعامل السليم والأمن مع الخدمات المالية، إذ يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي، وذلك يكون من خلال مجموعة من الضوابط:²

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

¹ بوسماحة محمد، آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01،

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022، ص 200.

² صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص 8-9.

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

3. التثقيف والتوعية المالية:

يعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، حيث يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطوير برامج وخطط لتعزيز المعرفة المالية للعملاء الحاليين والمحتملين، ورفع مستوى الوعي لديهم لتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية مدروسة وتوجيههم للحصول على المساعدة عند الحاجة.¹ ويتم ذلك عن طريق:²

- تثقيف المستهلك مالياً من قبل الهيئات الحكومية بحيث يجب أن يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، بحيث يقوم الإعلام بدوره في تثقيف الجمهور مالياً، ولا يتم ذلك إلا عن طريق تنظيم حملات توعية مستمرة على جميع الوسائل الإعلانية، على أن تكون تلك الحملات بصورة منتظمة، ومكثفة ودائمة مع سهولة العرض لمراعاة محدودية الثقافة.

- مراعاة الهيئات الحكومية عند تثقيف المستهلكين مالياً توعيتهم توعية كاملة وذلك لتحقيق التوازن بين المعلومات المالية المتاحة والتي يملكها المستهلكين، وبين المعلومات التي يملكها مقدمي الخدمة المالية، وبالأخص العملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية، وذلك لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وحتى تضيق الفجوة المعلوماتية ما بين مقدم الخدمة والمستهلك.

4. الرقابة والإشراف المالي:

زيادة الرقابة وتوضيح القوانين التي تحكم المعاملات المالية، وسن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة، وتفعيل الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العامة للمساهمين ولحملة الأسهم، وزيادة مساهمته في تحسين درجة الشفافية والإفصاح، من خلال ما تمارسه الجمعيات العامة من ضغوط على مجلس الإدارة الخاصة بالمؤسسات ليكون عملهم أفضل، وليكون نشاطهم أحسن، ومن ثم إيجاد قدر ملائم من الطمأنينة والثقة للزبائن والمستثمرين. كما يتعلق هذا بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي بتناول نظم الرقابة

¹ كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مرجع سابق، ص 125.

² عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 41.

الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أو على المستوى الخارجي بالقوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة.¹

المطلب الثالث: إسهامات وتحديات الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي

من خلال تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية واحترام المبادئ التي تقوم عليها ومنها مبدأ الإفصاح والشفافية فإن هذا يزيد نسبة إقبال المتعاملين والزبائن وسهولة تقييم البنوك والمؤسسات المالية من خلال التعامل معه وبناء سمعة جيدة مما يؤدي إلى استقطاب العملاء والمودعين أي جذب رؤوس الأموال وبالتالي زيادة قيمة المساهمين والرفع من التنافسية، وهذا ما يزيد من نسبة الشمول المالي نتيجة إقبال أفراد المجتمع للتعامل مع المؤسسة نتيجة حوكمتها وزيادة الثقة فيها لسهولة الحصول على المعلومات المالية وسهولة الإستفادة من الخدمات المالية التي تتيحها وهو ما يعبر عن مؤشرات قياس الشمول المالي.²

أولاً: مساهمة الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي:

تساهم الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات المالية والمصارف وذلك من خلال:³

✓ تحسين الثقة في النظام المالي:

تساعد الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة مما يزيد من ثقة الجمهور في النظام المالي وبالتالي تتكون لديهم الراحة النفسية والرغبة في استخدام الخدمات المالية المتوفرة والمناسبة لهم.

✓ تحسين البيئة التنظيمية:

الحوكمة المالية تساعد في تحسين البيئة التنظيمية مما يساهم في تقديم منتجات وخدمات مالية تتناسب مع احتياجات كل فئات المجتمع.

✓ حماية حقوق العملاء:

توفر إطار لحماية حقوق العملاء من خلال وضع سياسات تضمن التعامل العادل والشامل والشفاف مع جميع العملاء مما يشجع على زيادة الاستخدام للخدمات المالية.

✓ تشجيع الابتكار المالي:

تشجع على الابتكار في تقديم الخدمات المالية مثل استخدام التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.

1 قباحة عدنان، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية،

أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص14.

2 بوسماحة محمد، آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مرجع سابق، ص200.

³ Rachid Chenini, *The role of banking governance in promoting financial inclusion*, International Journal of Economic Perspectives, 18(3), 2024, p719.

✓ تحسين الكفاءة التشغيلية:

تعمل الحوكمة على تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية من خلال تطبيق أفضل الممارسات في الإدارة والرقابة مما تساهم في تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية وبتكلفة أقل لتلبي احتياجات كل فئات المجتمع بما في ذلك المحرومة والفقيرة.

✓ تشجيع التمويل المستدام:

تشجع على تقديم خدمات تمويلية للمشاريع المستدامة والمسؤولة بيئياً واجتماعياً مما يعزز من تحقيق الشمول المالي بطرق مستدامة ومسؤولة.

✓ التقليل من المخاطر المالية:

تعمل على تقليل المخاطر المالية من خلال وضع سياسات وآليات وإجراءات لإدارة المخاطر بفعالية مما يعزز من استقرار النظام المالي وبالتالي تقلل من فرص حدوث الأزمات المالية التي تؤثر سلباً على الشمول المالي.

ثانياً: التحديات التي تواجه الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي

بالرغم من أهمية الحوكمة في تعزيز الشمول المالي إلا أن هناك تحديات تعيق ذلك نلخصها فيما يلي:¹

- الفساد الإداري والمالي في المؤسسات والهيئات المركزية والرقابية
- ضعف البنية التحتية المالية والرقمية
- قلة الوعي المالي في وسط المجتمع
- ارتفاع تكلفة بعض الخدمات المالية
- عدم كفاءة السلطات المركزية والرقابية
- الصراعات بين أصحاب المصلحة
- الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في بعض الدول.

1 Rachid Chenini, **The role of banking governance in promoting financial inclusion**, previous reference, p719.

خلاصة الفصل:

تعد الحوكمة المالية والشمول المالي عنصرين أساسيين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، فالحوكمة المالية تضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية، مما يعزز الثقة في المؤسسات المالية، وفي المقابل يسهم الشمول المالي في توفير الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع خاصة الفئات المهمشة. إن العلاقة بين الحوكمة المالية والشمول المالي علاقة تكاملية، حيث يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تعزيز الثقة في النظام المالي، مما يشجع الأفراد والشركات على الانخراط في الخدمات المالية الرسمية، كما أن تطوير الأطر التنظيمية يسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية مما يعزز الشمول المالي، ومع ذلك فإن تحقيق هذا التكامل يواجه عدة تحديات مثل ضعف البنية التحتية، ونقص الوعي المالي، والحاجة إلى سياسات تنظيمية أكثر فاعلية.

الفصل الثاني

تجارب عربية في الحوكمة

والشمول المالي

تمهيد:

شهدت العديد من الدول العربية تطورات ملحوظة في مجال الحوكمة المالية والشمول المالي، حيث بذلت جهودا كبيرة في سبيل إرساء مبادئ الحوكمة المالية وتشجيع المؤسسات المالية على تطبيقها، وتبنت عدة سياسات وإصلاحات لتعزيز الشفافية المالية وتطوير القطاع المالي وضمان وصول الخدمات إلى جميع الفئات، ومن بين هذه الدول الأردن، مصر، فلسطين، والجزائر، التي قدمت تجارب مختلفة في هذا المجال وفقا لخصوصيتها الاقتصادية والتنظيمية.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تجارب هذه الدول في تعزيز الشمول المالي عن طريق تبني الحوكمة المالية وذلك من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: الحوكمة المالية في الدول العربية.

المبحث الثاني: الشمول المالي في الدول العربية.

المبحث الثالث: جهود الدول العربية في تحقيق الشمول المالي من خلال تطبيق الحوكمة المالية.

المبحث الأول: الحوكمة المالية في الدول العربية

لقد حظي موضوع الحوكمة المالية في بعض الدول العربية باهتمام كبير خلال الأعوام الماضية إيماناً بدورها في تحقيق التنمية ورفع القدرة التنافسية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار كونها توفر بيئة آمنة وشفافة، ولذلك شرعت بعض الدول بتنفيذ إجراءات وتغييرات كخطوة نحو الحوكمة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى متطلبات حوكمة المؤسسات المالية في الدول العربية إضافة إلى تجارب بعض الدول العربية.

المطلب الأول: ظهور الحوكمة في الدول العربية

ظهرت الحاجة إلى مفهوم الحوكمة في الدول العربية في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي حدثت في العديد من الدول، ولقد دفع ذلك إلى الاهتمام بمفهوم الحوكمة لتأثيرها في العديد من النواحي، في هذا المطلب سنتعرف على اقتصاديات هذه الدول العربية، وبداية ظهور هذا المصطلح وأهميته في مؤسسات الدول العربية.

أولاً: طبيعة اقتصاديات الدول العربية:

في دراسة قام بها مركز المشروعات (المؤسسات) الدولية الخاصة في عام 2003 تم تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات كما يلي:¹

المجموعة الأولى: مجموعة الدول التي قامت بعمليات ساعدت في تطبيق برامج الخصخصة مثل مصر والأردن.

المجموعة الثانية: مجموعة الدول المصدرة للبترول بصفة عامة ودول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فقد نجحت هذه الدول في تحقيق استقرار في اقتصادياتها.

المجموعة الثالثة: الدول التي لديها عدم استقرار اقتصادي والذي يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي بها مثل فلسطين، العراق، وأيضاً الدول التي مازالت في بداية الإصلاح مثل لبنان وسوريا.

وتعتبر أسواق الأوراق المالية بالدول العربية في بدايتها تلعب دوراً محدوداً في عملية النمو الاقتصادي بها، حيث يمثل حجم رأس المال في الدول العربية عام 2013 نسبة من 02% إلى 04% من حجم رأس المال المتداول في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت يمثل حوالي 35% من حجم الناتج القومي للدول العربية وهذا يعني أن أسواق الأوراق المالية للدول العربية تحتاج إلى العديد من الخطوات والإجراءات التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات بها حتى تتمكن هذه الأسواق أن تلعب دورها في التنمية الاقتصادية بتلك الدول، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق الاهتمام بمفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 226.

من قبل الحكومات ومشرعي القوانين ومتخذي القرارات وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى توفير المناخ والبيئة المناسبة لتطبيق مبادئ الحوكمة حتى تتمكن تلك الدول من جني ثمار التطبيق السليم لهذا المفهوم والتمثلة في زيادة ثقة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية وفي المؤسسات المالية ككل وما يترتب عن ذلك من جذب للاستثمارات المحلية والأجنبية.¹

ثانياً: ظهور مفهوم حوكمة المؤسسات المالية بالدول العربية وأهميتها:

1. ظهور مفهوم الحوكمة المالية بالدول العربية:

إن حوكمة المؤسسات الجيدة تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال بالمؤسسة، كما تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، تساعد في الحد من تهريب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد الذي يساهم في إعاقة النمو، ولكي يتم تقييم مفهوم حوكمة المؤسسات بالدول العربية فإن أنسب الطرق لذلك هو دراسة خصائص وسلوك أصحاب الأسهم في تلك الدول، فمعظمهم يعتبرون ملاك للمؤسسات التي يحملون أسهمها بل يتم وصفهم بأنهم مستثمرون ماليون.²

ومن بين المؤشرات التي توحى بظهور مفهوم حوكمة المؤسسات المالية في الدول العربية ما يلي:³

(أ) القوانين والأنظمة الرئيسية التي تحكم أسواق الأوراق المالية في الدول العربية:

منذ أكثر من 50 سنة شرعت أنظمة المؤسسات العربية في إجراءات تأسيس وإدارة المؤسسات المالية والمعروف أن لهيئات سوق المال دوراً في تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات في سوق تداول الأوراق المالية، وبالتالي حماية المستثمرين من الغش والخداع، من شأنه أن يساهم في تفعيل وتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات، وقد شهدت الاقتصاديات العربية تطوراً خلال السنوات القليلة الماضية يتمثل في تعزيز التوجه نحو التخصيص، ولا شك أن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات العربية من شأنه أن يعزز ثقة المستثمر الأجنبي.

(ب) حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية:

شرعت الكثير من المؤسسات العربية في ممارسات حق انتخاب مجلس الإدارة والتصويت إلا أن هناك العديد من الانتقادات حول تذرر المساهمين لعدم وجود رقابة داخلية في المؤسسات، والبحث عن الشفافية والإفصاح وعدم معاملة متساوية بين كبار وصغار المساهمين.

(ج) الشفافية والإفصاح المحاسبي:

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مرجع سابق، ص 226.

² بولعراوي أمير ودباب فيصل، دور حوكمة المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017/2018، ص 84.

³ علاء فرحان طالب وإيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 34.

تعد أحد الوظائف الرئيسة للمحاسبة والتي من خلالها يتمكن المساهمون من إجراء مقارنة مع المبالغ التي تدفعها المؤسسات المماثلة، ولكن بعض المؤسسات المساهمة لا تفصح عن ما يحصل عليه مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين من المكافآت، باستثناء القطاع البنكي في بعض الدول وبالذات المملكة العربية السعودية فإنه ينذر الإفصاح عن عوامل المخاطرة المتوقعة.

د) دور المراجعة الخارجية:

من أجل متابعة تطبيق المعايير المحاسبية قامت الكثير من المنظمات والهيئات المهنية العالمية والعربية بتغيير هيكلها نتيجة عوامل متعددة ومتداخلة ومعقدة. إن قضية إعادة توزيع المسؤوليات داخل المؤسسات المالية لم تعد قضية اختيارية رغم ما تواجهه من ضعف تطبيق المعايير المهنية، لكن الجدير بالذكر أن بعض الدول العربية اهتمت بلجان المراجعة مثل: السودان، حيث قام بنك السودان بإصدار معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية والمتعلقة بلجان المراجعة.

2. أهمية الحوكمة المالية في الدول العربية:

مع العولمة وانحياز الحواجز التجارية والعوائق الخاصة بانتقال الأموال بين الدول، تتزايد أهمية مفهوم حوكمة المؤسسات المالية في كل بلدان العالم على حد سواء، ومع تزايد الممارسات المالية في بورصات الدول العربية وظهور العديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية وتزايد أعداد المؤسسات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية وجب الاهتمام بموضوع حوكمة المؤسسات في الدول العربية حتى تضمن الحفاظ على السمعة المالية والإدارية والمحاسبية والكفاءة الاقتصادية لمؤسساتها وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصادياتها، وهناك العديد من الدول العربية التي قامت بخطوات جادة بالتعاون مع كثير من المؤسسات الدولية لتقييم تشريعاتها الخاصة بحوكمة المؤسسات وسعت لإتباع نفس المناهج المتبعة من طرف الدول المتطورة، وهذا في حد ذاته مؤشر جيد وهام، فقد بدأت في تنفيذ الخطوات الصحيحة لقواعد حوكمة المؤسسات، وهو الأمر الذي يساعد على كفاءة اقتصادياتها وجذب رؤوس الأموال لبورصاتها.¹

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الحوكمة في الدول العربية

إن أبلغ خطوة تجسد الاهتمام بالحوكمة هي الممارسة الفعلية لمبادئها وفقاً للمعايير الدولية، وهي ليست بالخطوة السهلة أو البسيطة كونها ترتبط بكثير من العوامل المتداخلة والمعقدة، والتي قد تفرض في الغالب إجراء بعض التعديلات لسد فجوة التباين والاختلاف في الظروف والوقوف على المتطلبات

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مرجع سابق ص 90.

الحقيقية والمؤثرة لتطبيق مبادئ الحوكمة. ويمكن عرض أهم متطلبات الحوكمة وركائزها ومعوقات تطبيقها على النحو التالي:

أولاً: متطلبات تطبيق الحوكمة المالية:

متطلبات تطبيق الحوكمة عديدة وتختلف من بلد إلى آخر، وهناك شبه توافق على أن هناك متطلبات حقيقية لتطبيق الحوكمة في البيئة العربية، يمكن إبرازها على النحو الآتي:¹

- حقوق الملكية وقانون العقود:

إن أي نظام فعال خاص بحقوق الملكية لابد من أن يحدد من يملك ماذا؟ وكيف يمكن التصرف في الملكية؟ إذا يجب حماية الملاك من نزع ملكيتهم دون أن يكون لذلك إجراءات معقدة، ويجب أن تحدد القوانين الشخصية القانونية للمؤسسات ويجب أن تضمن القوانين قدسية العقود.

- النظم القضائية المستقلة وسيادة القانون:

النظام القضائي القوي والمستقل الذي يتمتع بالشفافية هو أساس فرض القواعد وحل المنازعات، فيجب أن تقوم المحاكم بحل المنازعات بسرعة وبشكل ثابت ومنطقي وعادل، كما أن سيادة القانون تتطلب قيام الحكومات بخدمة المصالح العامة لا المصالح الخاصة، وأن يمد القانون مظلة حمايته لتشمل كل المواطنين على حد سواء، وألا تكون الحكومة فوق القانون.

- حرية الدخول إلى الأسواق:

يجب أن تكون الأسواق مفتوحة وتسمح بالتنافس ودخول مؤسسات جديدة ويجب إزالة كل العوائق التي تمنع ذلك بما فيها العوائق الإدارية والاحتكارات الحكومية، ويجب إصدار وتنفيذ قوانين تمنع الاحتكار، كما يجب استبعاد أية معاملات تفضيلية سواء كانت في شكل دعم أو حصص أو إعفاءات ضريبية.

- إصلاح الإدارات الحكومية والهيكل التنظيمية:

لابد أن يكون لدى موظفي الحكومة المعرفة والقدرة والنزاهة، وأن تكون للهيئات التنظيمية قواعد واضحة بشأن تضارب المصالح، وحدود صلاحياتها واضحة، ويجب تبسيط اللوائح باستبعاد القواعد والقوانين المكررة والمتضاربة.

- حرية تداول المعلومات:

أن تتمتع سياسات الحكومة بالوضوح والشفافية، وعدم حجب المعلومات الاقتصادية والحق في تداولها، وتمكين رجال الأعمال والمجتمع المدني من التعبير عن آرائهم.

¹ عبد الحميد محمد سيف، متطلبات حوكمة الشركات في البلاد العربية، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 01، العدد 01، جامعة السعيد، اليمن، 2017، ص 57.

ثانيا: ركائز تطبيق حوكمة المؤسسات:

إن أي تطبيق للحوكمة ينبغي أن يستند على مدى كفاءة ركائز جوهرية نذكرها كالاتي: ¹

(1) كفاءة هيكل النظم الداخلية للمؤسسة:

ويعني ذلك مدى استناد نظم وآليات العمل بالمؤسسة إلى مبادئ ومعايير الحوكمة خاصة فيما يتعلق بإطار العلاقة بين الملكية والإدارة بالمؤسسة، وتوزيع وتفويض السلطات والمسؤوليات، وآلية اتخاذ القرارات وأسس الشفافية والإفصاح والحيادية، من خلال هذه المبادئ:

- تفعيل رقابة أصحاب المصلحة وتجنب السلطة المطلقة في الإدارة العليا في المنشأة.
- تكوين متوازن لمجلس الإدارة وتعيين الإدارة التنفيذية المناسبة.
- وجود مجلس إدارة فعال وضمان فعالية الرقابة على الإدارة التنفيذية من قبله.
- ضمان الكفاءة والالتزام، ورقابة المخاطر، وتواجد قوي للمراجعة.

(2) كفاءة هيكل النظام الاقتصادي:

ويعني مدى ملائمة هيكل النظام الاقتصادي لمتطلبات التطبيق، وتهيئة المناخ الملائم لتحقيق أهدافها في رفع كفاءة إدارة المؤسسات والمواءمة بين مصالح أطرافها، والتي من أهمها:

- **الركائز التشريعية والإجرائية:** وهي مدى كفاءة منظومة التشريعات والإجراءات المنظمة للنشاط الاقتصادي، وخاصة قوانين المؤسسات والاستثمار الأجنبي والضرائب والترخيص والمعايير المطبقة... الخ.
- **الركائز المؤسسية والتنفيذية:** ويقصد بها مدى توافر وكفاءة هيكل وآليات عمل الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- **الركائز القضائية:** وتعني وجود نظام قضائي متكامل الأركان، يتمتع بمرونة تستوعب كافة التطورات، ويعمل في إطار من الشفافية ووفق آليات إجرائية مدعومة بمقومات الإلزام والسرعة في تنفيذ الأحكام القضائية.
- **التشاور الواسع وخلق الوعي العام:** ويعني توسعة دائرة المشاركة وإيجاد وعي بأهمية الحوكمة ودورها التنموي، وتوفير آلية فعالة للمشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار وتأمين وسائل إعلام مستقلة.

ومن هذا المنطلق فإن تطبيق الحوكمة في المؤسسات العربية يستدعي توحيد كافة الجهود الحكومية والخاصة، والإقليمية والدولية، لتأسيس وتوفير البنى الأساسية المؤثرة في إنجاح تطبيق الحوكمة، وضمان شمولها لكافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، والخروج برؤية مشتركة موحدة ينفذها كافة المعنيين وعلى رأسها الحكومات كونها القادرة على تنفيذ السياسات وإحداث

¹ عبد الحميد محمد سيف، متطلبات حوكمة الشركات في البلاد العربية، مرجع سابق، ص58.

التغيير المناسب بما يؤمن التطبيق الفاعل لمبادئ الحوكمة على مستوى الوطن العربي وفقا للمعايير الدولية.

ثالثا: معوقات تطبيق الحوكمة في الدول العربية:

- من خلال نتائج الدراسات والبحوث وتوصيات المؤتمرات والندوات التي عقدت في الدول العربية بخصوص الحوكمة برزت معوقات كثيرة من أهمها:¹
- غياب البنية القانونية والتشريعية والأطر التنظيمية المناسبة.
 - ضعف الإرادة السياسية والاقتصادية لتبني رؤية عربية مشتركة لحوكمة المؤسسات.
 - احتكار الدول لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وفرض شراكات مق القطاع الخاص، مع لجوء بعضهم لإشراك نافذين في الدولة لضمان تسهيلات معينة.
 - ضعف الشفافية والإفصاح وانتشار الفساد المالي والإداري.
 - عدم إشراك المساهمين في اتخاذ القرارات الهامة وضعف آليات اختيار أعضاء مجالس الإدارة أو تفعيل عمل اللجان المنبثقة عنه.
 - ضعف برامج التوعية بمبادئ الحوكمة وقلة الكوادر المتخصصة التي تؤمن تطبيقها.
 - ضعف ترسيخ مفهوم الحوكمة وآليات الرقابة الداخلية عليها في المؤسسات.
 - غياب المراجعة الداخلية والخارجية والافتقار إلى الصلاحيات المناسبة لأداء أعمالها.
 - تدني مستوى التزام غالبية المؤسسات بالمعايير لضعف الإطار القانوني والرقابي.
 - عدم وضوح أدوار جميع الجهات المرتبطة بالمؤسسة بما في ذلك الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ومدقق الحسابات والجهات الرقابية والإدارة التنفيذية والمساهمون.
 - ضعف البنية التحتية المتطورة لتقنية المعلومات كمتطلب رئيسي للحوكمة.
 - وجود مشاكل سياسية واقتصادية وأمنية مزمنة في معظم الدول العربية.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في حوكمة المؤسسات المالية (الأردن، مصر، فلسطين،

الجزائر)

توجد هناك العديد من الدول العربية اهتمت بالحوكمة المالية وقامت بتبنيها وتطبيقها في مختلف المؤسسات سواء العامة منها أو الخاصة، ومن بين هذه الدول نجد الأردن، مصر، فلسطين، والجزائر التي كانت لها تجربة في مجال إرساء الحوكمة المالية، نستعرضها على النحو الآتي:

¹ عبد الحميد محمد سيف، متطلبات حوكمة الشركات في البلاد العربية، مرجع سابق ص 58-59.

أولاً: الحوكمة المالية في الأردن:

إن التشريعات الأردنية عموماً وقانون الشركات خصوصاً لم تحقق نصوص موادها توازناً بين مصالح الإدارة وبقية المساهمين، بل أولت جل عنايتها لمصلحة الإدارة حتى لو تعارض ذلك مع مصالح باقي جمهور المؤسسة، أي أن المؤسسات الأردنية تواجه تعارض بين مصالح جمهورها مما يعني الحاجة إلى إزالة هذا التعارض بتشريع وتطبيق حوكمة المؤسسات بهدف تحقيق توازن بين حقوق أصحاب المصالح في المؤسسات.

وفي ظل الرغبة في إصلاح أوضاع المؤسسات المالية ووضع مصلحتها في المقام الأول ولتعديل تصرفات الإدارة بما يحقق التوازن بين المصالح المختلفة في المؤسسة، اعتبرت وظيفة التدقيق الداخلي جزءاً من الحل، لأنها الأكثر تأهيلاً للمساعدة في تحسين حوكمة المؤسسات فضلاً عن تدعيم عملية الرقابة الأساسية، أي الرقابة على أدوات الرقابة وتقييم الفعالية التشغيلية الخاصة بالإستراتيجيات والمبادرات الإدارية، وبأن التدقيق الداخلي يعتبر أحد عناصر حوكمة المؤسسات ويتجسد ذلك من خلال دوره في:¹

- 1- طمأنة الإدارة على تطبيق سياستها في جميع أقسام المؤسسة، ومدى نجاح هذا التطبيق؛
- 2- ضمان صحة البيانات والإحصائيات التي تقدم للإدارة؛
- 3- حماية أموال المؤسسة وحماية خطط الإدارة ضد الانحراف؛
- 4- تقييم الجوانب الرقابية في التنظيم بما يساعد الإدارة في أداء وظائفها؛
- 5- استقلال المراجعة الداخلية استقلالا تاماً عن باقي الإدارات وعدم تبعيتها لأي منها؛
- 6- تبعيتها للإدارة العليا لضمان تطبيق توصياتها بسرعة؛
- 7- أن تتم ممارستها لمهامها بناءً على سلطات صريحة مكتوبة في وثيقة تأسيسها، وأن تكون بقية الإدارات على علم بحقوقها وسلطانها وصلاحياتها؛
- 8- تحديد علاقة إدارة المؤسسة بملكها وأصحاب المصالح فيها ضمن نصوص قانونية وقواعد ومعايير بما يضمن:

- أن لا تسيء الإدارة استغلال أموال الملاك
- ضمان سعي الإدارة والمستثمرين إلى تعزيز ربحية المؤسسة وقيمة الأسهم في الأجل الطويل
- توفير بيئة رقابة فعالة، وإعداد نظام رقابة داخلية فعالة مع تشكيل لجنة تدقيق
- تمكين المستثمرين من رقابة الإدارة وتأكيدهم أنها لا تسيء استخدام أموالها
- تفهم المدققين الداخليين لمبادئ الحوكمة ودورهم الأساسي حيال ضمان الالتزام بها وذلك بتأهيلهم علمياً وعملياً لذلك.

¹ بولعراوي أمير ودباب فيصل، حوكمة المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي، مرجع سابق، ص 86-87.

هذا وقد أسند دليل حوكمة المؤسسات المالية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية إلى مجلس الإدارة اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في المؤسسة بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي، مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.¹

ثانياً: واقع الحوكمة في المؤسسات المالية الفلسطينية

ما يزال مفهوم الحوكمة في المؤسسات بفلسطين مفهوماً حديثاً وغير مستوعب إلى حد كبير، إلا أن بدايات استثمار هذا المفهوم بدأت في عام 2003 وقد اعتمدت هذه المبادرة على جهود مؤسسات المجتمع المدني في ترويج فكرة الحوكمة في المؤسسات من خلال مبادرات ريادية وقد اصطدم في المرحلة الأولى بعدد من المعوقات منها:

- تأثير الاجتياحات الإسرائيلية لمدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة وانعدام حرية النقل والانتقال بسبب الحواجز الإسرائيلية.

- غياب التنسيق بين الجهات المعنية بنشر وتطبيق مبادئ الحوكمة.

- عدم استيعاب هذه الجهات لمدى أهمية حوكمة المؤسسات لدعم وتطوير القطاعات وتطوير حوكمة المؤسسات المالية في فلسطين من خلال:²

1- الإطار القانوني:

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بدأ تطبيق قانونان مختلفان، حيث تخضع المؤسسات في الضفة الغربية لقانون الشركات الأردني لعام 1964 في حين تخضع المؤسسات في قطاع غزة للقانون الفلسطيني لعام 1929، علماً بأن الإجراءات الخاصة بإصدار قانون المؤسسات الفلسطيني الجديد انتهى في شهر مايو عام 2008 وهذا القانون يركز على مبادئ الحكم الرشيد والشفافية إلى جانب تنبيه لمبادئ حوكمة المؤسسات لحماية صغار المساهمين وتفعيل الرقابة القانونية والمالية، كذلك نجد أن قانون المصارف الفلسطيني قد تطرق في بعض بنوده إلى إجراءات تتعلق بحوكمة المؤسسات ومبادئها.

2- الإطار التنظيمي:

- **نظام الإفصاح:** تم إعداد نظام الإفصاح للشركات المساهمة العامة الفلسطينية والذي يتم اعتماده من قبل إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية بتاريخ 2008/08/03، وقد حدد القانون إجراءات واضحة وعصرية للإفصاح حيث تم تطوير نظام الإفصاح ربع السنوي واعتماد نظام الإفصاح الإلكتروني.

¹ بولعراوي أمير ودباب فيصل، حوكمة المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي، مرجع سابق ص 87.

² رنا مصطفى دياب، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014، ص 43-45.

- **اللجنة الوطنية للحوكمة:** نتيجة لتراكم الوعي لدى المؤسسات والجهات ذات العلاقة بأهمية حوكمة المؤسسات الجيدة في كافة القطاعات وعلى جميع المستويات في فلسطين ومحاولة تثبيتها، في 2007/11/13 تم تشكيل فريق فني في المؤسسات المعنية بالموضوع وهي:
 - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
 - سلطة النقد الفلسطينية.
 - مراقب الشركات.
 - المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص حيث كلفت بإعداد دليل لقواعد حوكمة المؤسسات ضمن برنامج وخطوط عريقة أقرتها اللجنة الوطنية للحوكمة.
- **حوكمة النظام المصرفي:** اعتمدت سلطة النقد الفلسطينية مجموعة من القرارات والتعليمات والنظم التي تصب في خانة الحوكمة الجيدة للمؤسسات تلخصها فيما يلي:¹
 - ✓ تم في عام 2005 إلزام المصارف الفلسطينية بتشكيل لجان مراجعة شكلت من أعضاء مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية للمصرف، مع التأكيد على استقلال هذه اللجنة عن الإدارة، مع وضع إطار عام لصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجنة.
 - ✓ استحداث وظيفة "مراقب الامتثال" في الهيكل التنظيمي لهذه المصارف، بحيث تكون مرتبطة مرجعياً بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة ومستقلة تماماً عن الإدارة التنفيذية، وقد منح سلطات واسعة لمراقب الامتثال ليتمكن من أداء مهمته بشكل حر.
 - ✓ إصدار دليل لحوكمة المؤسسات للمصارف في فلسطين، تقوم سلطة النقد بدورها في نشر مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية العامة في فلسطين من خلال استحداث الضوابط والتعليمات للمصارف المعنية فقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية التعليمات رقم (2008/4) إلى كافة المصارف العامة في فلسطين بتاريخ 2008/6/9 وشملت هذه التعليمات دليلاً شاملاً لقواعد حوكمة المؤسسات الواجب تطبيقها في المصارف الفلسطينية.

ثالثاً: واقع حوكمة المؤسسات المالية في مصر:

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة حالياً)، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل

¹ فكري عبد الغني ومحمد جودة، مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ اللجنة للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 56-57.

التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر، وبالفعل تم دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة المؤسسات المالية.¹ قد أعد البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدد من مراكز البحث وشركات المحاسبة والمراجعة المهتمين من الاقتصاديين والقانونيين، أول تقرير لحوكمة المؤسسات في مصر وكان من أهم نتائج التقييم:²

- أن القواعد المنظمة لإدارة المؤسسات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ، حيث تنص القوانين الحاكمة للمؤسسات المالية ذات المبادئ، كما أن تطبيقاتها تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء، ومن أهم القوانين في هذا الصدد: قانون الشركات 159 لسنة 1981، قانون قطاع الأعمال العام لسنة 1991، قانون سوق رأس المال 95 لسنة 1992، قانون الاستثمار 8 لسنة 1997، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي 93 لسنة 2000.

- لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل عملي، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارات المؤسسات بتلك المعايير، ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عملياً مع المبادئ الدولية في سياق 7 مبادئ من إجمالي الـ 48 مبدأ، وهناك اثنان من المبادئ لا تطبق نهائياً في السوق المصرية.

هذا وتشير الدراسات أن تطبيق قواعد الحوكمة في مصر قد شهد تطوراً ملحوظاً في الفترة من عام 2000 إلى مارس 2003، حيث ارتفع تقييم مصر في الالتزام بمبادئ الحوكمة من 62% إلى 80%، مما ترتب عليه تحسن في التقييم الإجمالي لمستوى هذه القواعد حيث ارتفع عدد المعايير التي تتسق تماماً أو بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية من 40 معياراً في تقييم سبتمبر 2001 إلى 45 معياراً في مارس 2003، ويرى البعض أن أسلوب الحوكمة تم تطبيقه في المؤسسات المالية المصرية وعلى رأسها البنوك العامة الكبرى وذلك من خلال إدارات التفتيش والمراجعة ويجري تحديث وتطوير الآليات اللازمة لذلك للوصول إلى تحقيق الأسلوب الأمثل لتطبيق الشفافية في العمل المصرفي، وقد شهدت السوق المصرفية بدء تنفيذ برنامج تحديث الجهاز المصرفي الذي أطلقته الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي المصري خلال الربع الأخير من عام 2002، حيث بدأ البرنامج بإجراء تغييرات واسعة في رؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك العامة ليشغلها ذوي الكفاءات والخبرات العالمية القادرة على تفعيل حركة التطوير الشاملة في الجهاز المصرفي بما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء في البنوك.³

¹ بولعراوي أمير ودباب فيصل، حوكمة المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي، مرجع سابق، ص 95.

² نفس المرجع السابق، ص 96.

³ نفس المرجع السابق، ص 96-97.

رابعاً: واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري:

المجهودات المبذولة لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري:

1. سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية:

✓ قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية: أصدر بنك الجزائر نظام رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعد على مواجهة مختلف المخاطر المالية.¹

ووفقاً للمادة الثالثة من النظام 03/02، فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية:²

- نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية.
- نظام محاسبي ومعالجة المعلومات.
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج.
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.
- أنظمة التوثيق والإعلام.

✓ قوانين محاربة الفساد المالي والإداري: أسس بتاريخ 2004/04/12 مفوضية تضم عدداً من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال ومع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية، إلا أنه من المتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، وفي عام 2005 تم تكوين مجموعة من القضاة المختصون في جرائم تبييض الأموال والجرائم العابرة للحدود و المساس بالأنظمة المعلوماتية.³

2. برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة:

تنفيذاً للبرنامج على مستوى القطاع البنكي فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية بغرض تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية

¹ قسوري إنصاف وبلحسن محمد علي، تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 05، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 301.

² عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 09.

³ أمال عياري وأبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية -دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص 14..

انضباط السوق، ويقوم بنك الجزائر بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية.

وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير منسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي:¹

- إنشاء فريق متخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدون خارجيون، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول عن تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2.

- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة) وضمن هذا الصدد نشير أن البنوك الجزائرية استفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي، الذي أقره الاتحاد الأوروبي من أجل مساعدة البنوك الجزائرية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي ولإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ووضع مخطط مراقبة التسيير.

3. إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات:

عقب تبني تونس الإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة المؤسسات في جوان 2000، وإطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب شهر جانفي 2008، انضمت الجزائر في تبني الحوكمة الرشيدة للمؤسسات، وقد جاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/03/11 في الوقت المناسب، فتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع الجهاز المصرفي في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي في بيئة الأعمال الجزائرية التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي. وحتى وقت قريب كانت منشآت الأعمال نفسها جزءا من المشكلة، فقد لاحظ "سليم عثمان" رئيس مجلس إدارة فريق العمل لحوكمة المؤسسات أن غياب الحوكمة في نطاق المؤسسة ذاتها يحد من إمكانيات الابتكار والتطوير، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرين بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة لذا فإن الالتزام بمدونة حوكمة المؤسسات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال.²

¹ عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مرجع سابق، ص 719-720.

² بولعراوي أمير ودباب فيصل، حوكمة المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي، مرجع سابق، ص 104-105.

المبحث الثاني: الشمول المالي في الدول العربية (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر)

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي، وفي هذا الإطار صدرت العديد من المبادرات الدولية كمبادرة مجموعة العشرين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات حول العالم، كما تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات مختلفة لتعزيز الشمول المالي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادرات الشمول المالي في الدول العربية (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر)

أبرز المبادرات للشمول المالي في المنطقة العربية كانت من خلال صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية وتحالف الشمول المالي وبمشاركة من البنك الدولي، وتم إطلاقها سنة 2017 وتهدف إلى دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلئم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:¹

1_ الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.

2- تمكين المرأة مالياً.

3- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

4- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.

5- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي.

6- البنية التحتية للأسواق المالية.

7- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

ويمكن إدراج عينة من هذه المبادرات من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1.2): مبادرات الدول العربية لتحقيق الشمول المالي (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر)

مبادرة الدول	الركائز الأساسية للاستراتيجية
استراتيجية الأردن	الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي: عكفت الحكومة الأردنية على بناء بنية تحتية متينة وقوية، بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتحقيق نظام مالي شامل، وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في هذه العملية يسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات في هذا الخصوص.

¹ تتبوع كنزة، واقع الشمول المالي في البلدان العربية وسبل تعزيزه، مداخله ضمن المؤتمر الدولي الأول للتكنولوجيا المالية حول صناعة التكنولوجيا المالية في مواجهة تحديات الشمول المالي ورهانات الاستقرار المالي، جامعة سطيف، الجزائر، 3-4 ماي 2023 ص6.

لقد تم تحديد خمسة محاور رئيسة لهذه الاستراتيجية: التثقيف المالي، حماية المستهلك، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التمويل الأصغر، والخدمات الرقمية، بحيث يتم بناء قاعدة بيانات تدعم هذه المحاور وذلك لضمان دقة تطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور.

أولويات الاستراتيجية:

إن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن سوف تركز بالدرجة الأولى على الفئات المستبعدة من البالغين ذوي الدخل المتدني والمهمشين، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفئة الشباب والنساء، بالإضافة إلى أن هذه الاستراتيجية سوف تعمل على إنشاء وتقوية العلاقة بين الاشتغال المالي وأهداف التنمية الاجتماعية المستدامة لعام 2030 والتي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- تعتبر المساواة الجندرية أحد الأولويات المتضمنة في الاستراتيجية وعليه سيتم الالتزام التام بتحسين الاشتغال المالي للمرأة وبما يتوافق مع خطة عمل (Denarau) المعتمدة في مؤتمر السياسات الدولية لتحالف الشمول المالي لعام 2016 من قبل كافة أعضاء التحالف.
- تعتبر أنظمة الدفع جزءاً أساسياً من البنية التحتية للنظام المالي في اقتصاد السوق، وقد عمل البنك المركزي على تطوير نظام مدفوعات وطني حديث، آمن وكفؤ وإيجاد فرص عادلة لكافة الشركاء للاستفادة من المكتسبات التي تحققت من تخفيض التكاليف والمخاطر وزيادة الكفاءة والوصول لأنظمة الدفع.
- تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن دور قيادي وبارز في دعم النمو الاقتصادي، حيث يشكل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مانسبته حوالي 95% من قطاع الأعمال في الأردن، إلا أنه يواجه معوقات في الوصول إلى التمويل اللازم، لذا تركز الاستراتيجية على إتاحة فرض وصول الشركات للخدمات المالية.
- تضمنت الاستراتيجية المقاييس اللازمة لبناء إطار شامل لحماية المستهلك المالي وقد تم البدء فعليا في هذا المنحى، كما تم البدء في نشر الثقافة المالية في المملكة.

جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي:

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، والتي هي محور استراتيجية رؤية مصر لسنة 2030.

أطلق البنك المركزي عدد من المبادرات التي تستهدف تهيئة الظروف الملائمة التي تمكن المواطنين من الوصول لمختلف الخدمات المالية، حيث اعتمد على وضع استراتيجية

استراتيجية مصر

واضحة تركز على عدة محاور وفيما يلي أهم المحاور الكبرى في إستراتيجية البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي:

✓ **التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء:** اتخذ البنك العديد من الخطوات في إطار نشر الثقافة المالية منها حملات توعية مكثفة بوسائل الإعلام حول مفهوم الشمول المالي، وإرسال قوافل توعية من البنوك للمناطق الريفية والنائية لنشر الوعي بالخدمات المالية، كما قام بعمل دورات تدريبية على الموضوعات الأساسية للتثقيف المالي للعاملين بفروع المجلس القومي لتغطية جميع محافظات مصر، كما تم عمل ذات الدورات من خلال اتحاد التمويل متناهي الصغر

أما فيما يخص حماية حقوق العملاء ومقدمي الخدمات المالية، فقد قام البنك المركزي باتخاذ خطوات جادة وفعالة لتفعيلها من خلال:

- إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء والمنافسة بالبنك المركزي المصري يعمل على ثلاثة محاور رئيسية وهي: قنوات الاتصال مع العملاء ومقدمي الخدمات المصرفية، معالجة الشكاوى وفض المنازعات، والتحقق من التزام مقدمي الخدمات بتعليمات حماية حقوق العملاء

- تهيئة بيئة العمل بالبنوك المصرية لاستقبال شكاوى العملاء
- متابعة البنوك لضمان تطبيق مبادئ وتعليمات حماية حقوق العملاء الصادرة
- التعاون مع الجهات الدولية المعتمدة لتطبيق أفضل الممارسات الدولية لحماية حقوق العملاء

✓ **التنوع في المنتجات والخدمات المالية:** يحاول البنك المركزي حث البنوك الناشطة في مصر على تنوع منتجاتها وخدماتها المالية، ولتحقيق هذا المحور قام البنك المركزي اعتباراً من عام 2019 بتخصيص 4 فعاليات تزامناً مع الاحتفالات بمناسبة عالمية، حيث يتم السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها والتسويق لمنتجاتها من خلال فتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى، كما تم السماح بفتح حسابات للشباب ضمن الفئة العمرية 15 وحتى 21 عام.

✓ **الخدمات المالية الرقمية:** في إطار سعي البنك المركزي لتطوير الخدمات المالية وإدخال الرقمنة عليها فقد تم:

- تطوير نظم وخدمات الدفع
- تطوير نماذج العمل
- مبادرة التوسع في التجارة الإلكترونية

- الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول - وضع القواعد الخاصة بإنشاء البنوك الرقمية في جمهورية مصر العربية	
استراتيجية الشمول المالي في فلسطين (2019 - 2025): بادرت سلطة النقد بإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي بالشراكة مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وذلك في 2014، حيث تم تحديد الهيكل التنظيمي للمشروع وتشكيل اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية ولجنة لإدارة المشروع وتعيين منسق ومستشار للإشراف على إنشاء إعداد الاستراتيجية، حيث تم البدء بتطبيق الاستراتيجية عام 2019 على مرحلتين الأولى تمتد إلى خمس سنوات والثانية إلى ثلاث سنوات. كانت الرؤية لهذا الاستراتيجية السعي نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي، حيث حددت الخطة هدفا لها هو رفع نسبة الشمول المالي إلى 50% بحد أدنى من الأفراد (18 سنة فأكثر) مع نهاية عام 2025، كما حددت مجموعة من الأهداف الأخرى في مجالات: المعرفة المالية، الوصول إلى الخدمات الرسمية للفئات المهمشة، تعزيز وحماية حقوق المستهلك المالية، ولستغلال دور تكنولوجيا المعلومات في توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية الرسمية، وقد تم وضع خطة عمل لتحقيق هذه الأهداف بالتفصيل.	استراتيجية فلسطين
الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر: تعد استراتيجية الشمول المالي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة وصولاً إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، ولتحقيق ذلك ركزت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الجزائر على: ➤ التثقيف المالي: يعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي وذلك عن طريق تقديم المعلومات والارشاد المالي من خلال القيام بحملات توعية بأهمية استعمال الخدمات المالية الرسمية مع التركيز على فئة الشباب وأصحاب المؤسسات الصغيرة، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية. ➤ تعزيز انتشار التكنولوجيا المالية: تساعد التكنولوجيا المالية على زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المالية، فهي تساعد على تخطي مشكلة الوصول المصرفي التقليدي المتعلق بوجود فرع للبنك في منطقة ما، وبالتالي تعتبر حلاً لمشكلة الانتشار المصرفي وضعف البنية التحتية في الجزائر، إضافة إلى الانتشار الكبير للهواتف في	استراتيجية الجزائر

- السنوات الأخيرة وتغلغل الأنترنت إلى مختلف مناطق الوطن ما يمثل بيئة مناسبة للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية.
- **دعم البنية التحتية المالية:** يعتبر وجود بنية مالية أهم متطلبات الشمول المالي، وفي هذا الصدد يتعين تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، والتي تضمنت:
- توفير بيئة تشريعية وإصدار وتعديل التعليمات واللوائح بما يدعم مبدأ الشمول المالي
 - تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، فضلا عن إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية
 - تطوير نظم الدفع والتسوية وتوفير قواعد بيانات شاملة.
- **الحكومة الإلكترونية:** إن وجود حكومة إلكترونية يمثل عاملا مساعدا لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال ما يلي:
- تنظيم عملية نشر المعلومات على المواقع الرسمية الإلكترونية والتفاعل مع المواطنين
 - التحصيل الإلزامي للمدفوعات المالية الحكومية إلكترونيا للمتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة
 - قيام السلطة النقدية بدورها في مراقبة أنشطة البنوك المتصلة بالصيرفة الإلكترونية خصوصا أنظمة الحماية والسرية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بوقرة إيمان، واقع وآفاق الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص 15-18.
- الويزة أوصغير، دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة البنك المركزي المصري، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2022، ص 59-65.
- سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016.
- محمد يسر بونيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، مرجع سابق، ص 93-94.
- خلافة محمد بدر وببولة بلال، واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد 01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023، ص 26-29.
- محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص 130-133.

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الوطن العربي

بعد الإطلاع على المبادرات العربية في مجال الشمول المالي والاستراتيجيات الوطنية لا بد من اختبار مدى نجاح هذه المبادرات في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية من خلال الاعتماد على مؤشرات خاصة تقيس ذلك.

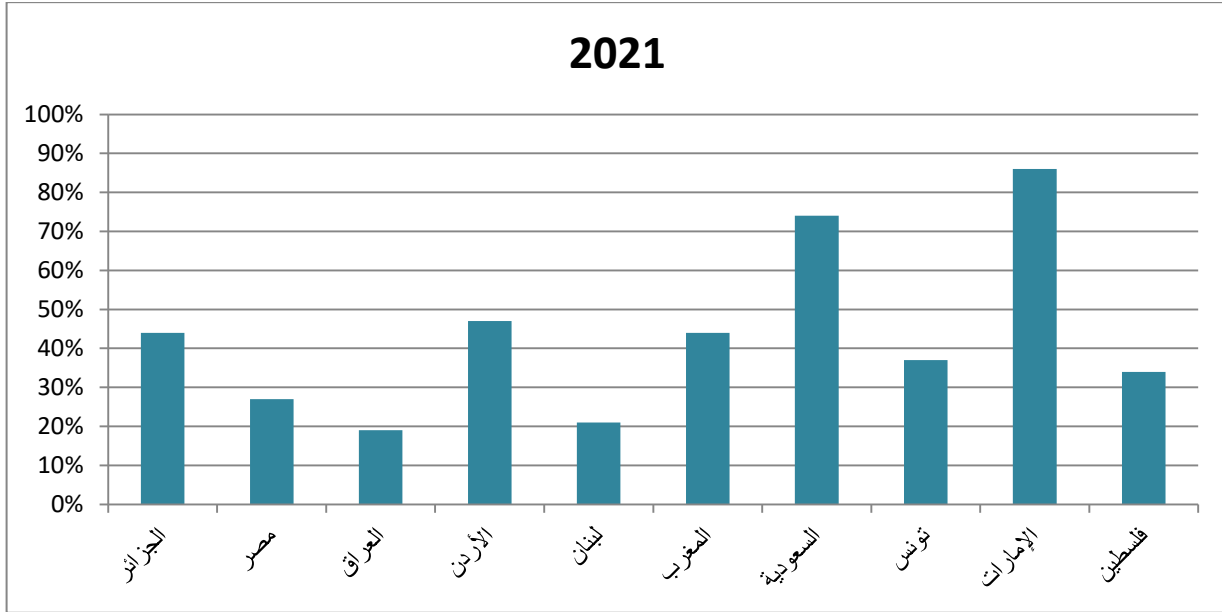
أولاً: أداء الدول العربية وفق المؤشر العالمي للشمول المالي:

للإطلاع على أداء الدول العربية فيما يخص الشمول المالي نعتمد على مؤشر Global Financial Inclusion Index الصادر من قبل البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسات دولية أخرى وفي هذا الإطار يوفر البنك الدولي قاعدة بيانات خاصة تحتوي على عدد كبير من المؤشرات التي تقيس الشمول المالي في معظم دول العالم يصدر كل ثلاثة سنوات منذ سنة 2011 وآخر تقرير للشمول المالي لسنة 2021 تضمن نتائج 122 دولة حول العالم من بينها 10 دول عربية (الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، السعودية، تونس، الإمارات، وفلسطين). وفيما يلي نتائج هذه الدول العربية في أهم المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي الخاص بالشمول المالي.

(أ) مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية:

يشير هذا المؤشر إلى نسبة الأفراد البالغين أكثر من 15 سنة الذين يمتلكون حسابات مالية لدى المؤسسات الرسمية، ويعتبر هذا المؤشر كخطوة أولى في سبيل تحقيق الشمول المالي لأن امتلاك الأفراد لحساب مالي يعني قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية المختلفة من إيداع وتحويل الأموال وغيرها.

الشكل رقم (1.2): نسب ملكية حسابات مالية للبالغين فوق 15 سنة في الدول العربية لسنة 2021



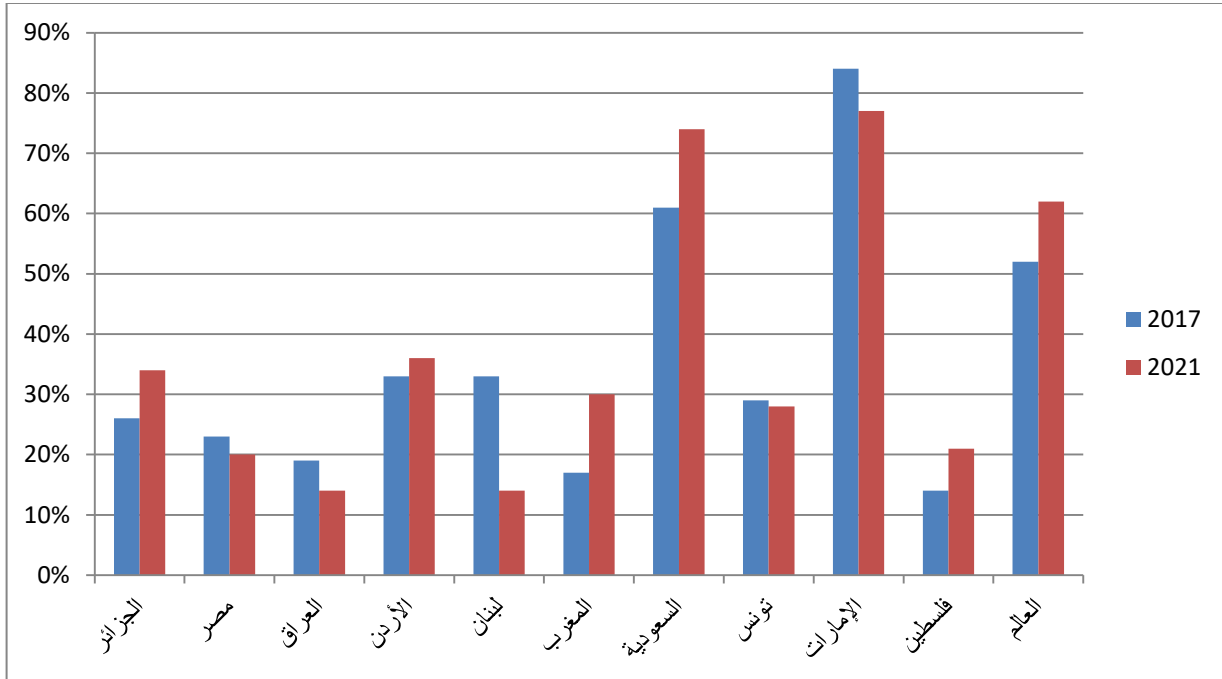
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://blogs.worldbank.org> بتاريخ 2025/05/05، على الساعة 09:24.

من خلال الشكل أعلاه يتضح التباين الموجود فيما بين الدول العربية بالنسبة للبالغين الذين لديهم حسابات مالية رسمية لسنة 2021، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات الأولى تضم كل من الإمارات والسعودية باعتبارهما حققنا نتائج جيدة بنسب 85.7% و 74% على التوالي، أما الفئة الثانية فتضم الجزائر، الأردن، والمغرب بنتائج متوسطة تتراوح ما بين 44% و 47%، أما بالنسبة للفئة الثالثة فتضم الدول الباقية حيث كانت نتائجها ضعيفة نسبياً بنسبة أقل من 35%.

(ب) مؤشر استخدام المدفوعات الرقمية:

يتمثل هذا المؤشر في عدد الأفراد الذين قاموا بمعاملات رقمية كدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي التحويلات المختلفة أو تلقي الراتب أو المعاش مباشرة من أو إلى حساب مؤسسة مالية أو من خلال حساب الأموال عبر الهاتف المحمول، ويمكن القول أن أكبر النسب حققتهما كل من الإمارات والسعودية حيث أنهما حققا نتائج أكبر من المتوسط العالمي وتعود هذه النسب إلى توفر البنية التحتية الرقمية وتطورها في معظم دول الخليج مقارنة بباقي الدول العربية.

الشكل رقم (2.2): نسبة الأفراد البالغين الذين استخدموا المدفوعات الرقمية لسنة 2021

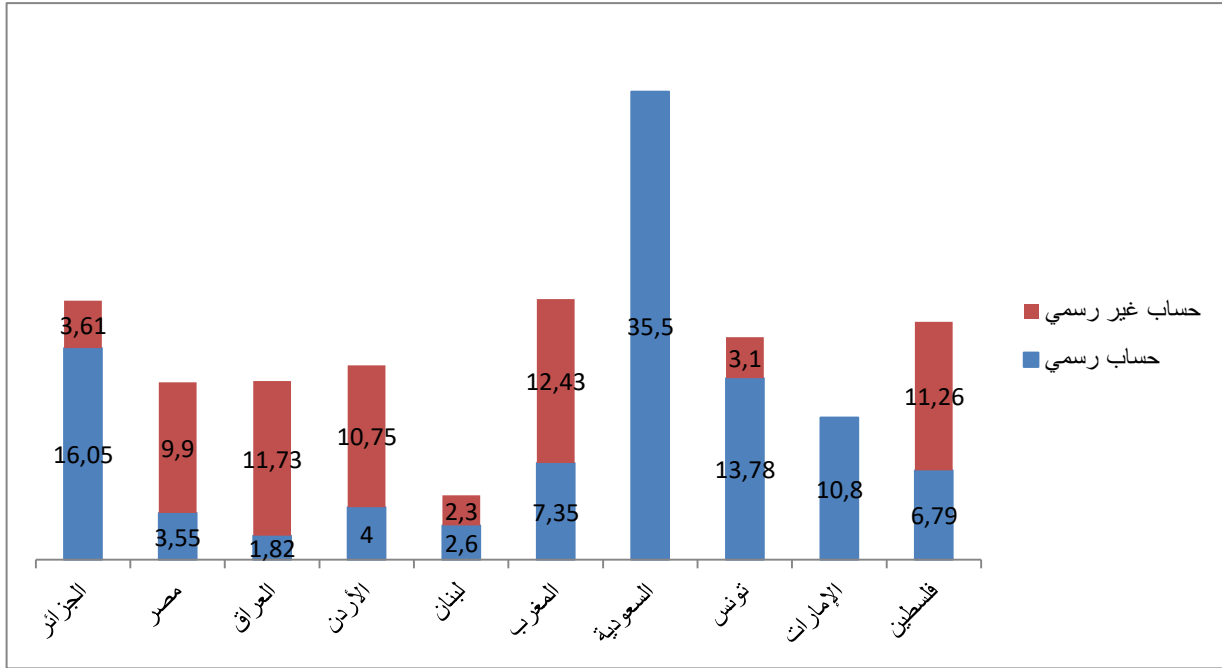


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://blogs.worldbank.org> بتاريخ 2025/05/05، على الساعة 09:24.

(ج) مؤشر الإدخار من المؤسسات المالية الرسمية:

من خلال هذا المؤشر يتم معرفة نسبة الأفراد الذين قاموا بالإدخار باستخدام حساب مالي رسمي في البنوك والمؤسسات الرسمية مقارنة مع الأفراد الذين قاموا بالإدخار خارج الإطار الرسمي من خلال العائلة أو الأصدقاء أو غيرها.

الشكل رقم (3.2): نسبة المدخزين من المؤسسات المالية الرسمية لسنة 2021



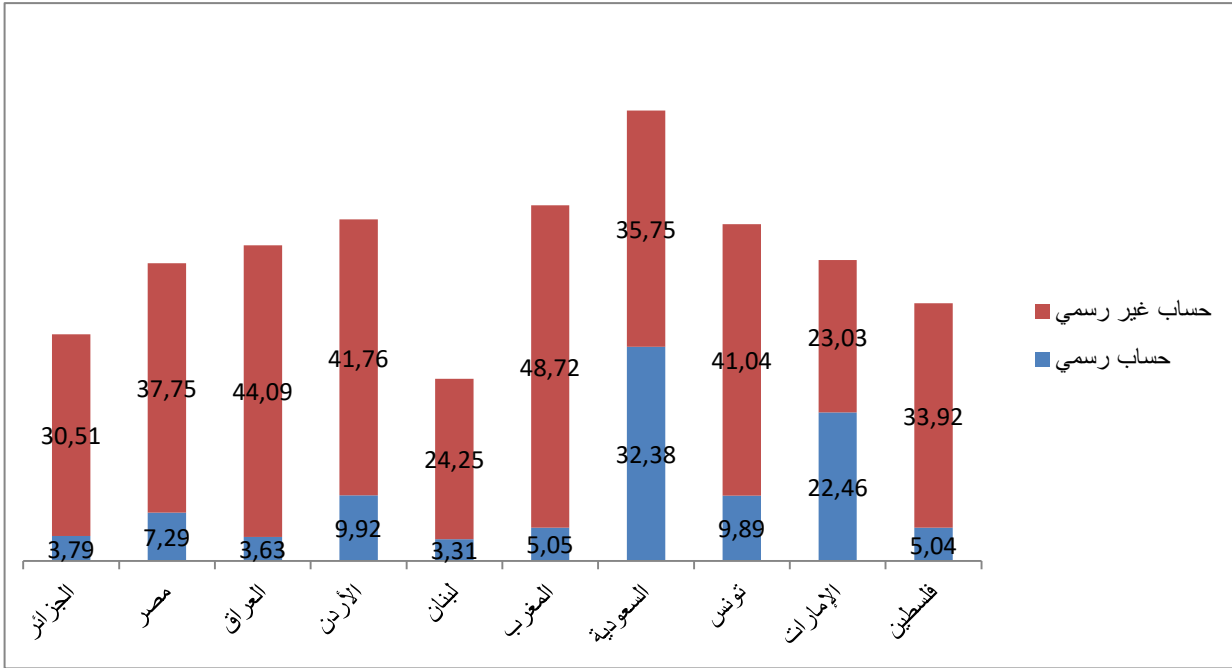
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://blogs.worldbank.org> بتاريخ 2025/05/05، على الساعة 09:24.

بلغ متوسط الإدخار لدى المؤسسات المالية الرسمية في البلدان العربية 10.42% مقارنة بالمتوسط العالمي الذي نسبته 29.43%، وبالتالي تعتبر نسبة الدول العربية ضعيفة وهو ما يؤكد الشكل حيث تنخفض نسبة الإدخار في المؤسسات الرسمية لدى معظم الدول العربية وعليه يجب على المؤسسات المالية العمل على تحفيز الأفراد وتزويدهم بكافة المعلومات اللازمة لتحويلهم إلى إدخار أموالهم في القطاع الرسمي.

د) مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

من خلال هذا المؤشر يتم معرفة نسبة الأفراد الذين قاموا بالإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية مقارنة مع الأفراد الذين قاموا بالإقتراض خارج الإطار الرسمي من خلال العائلة أو الأصدقاء أو غيرها.

الشكل رقم (4.2): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية لسنة 2021



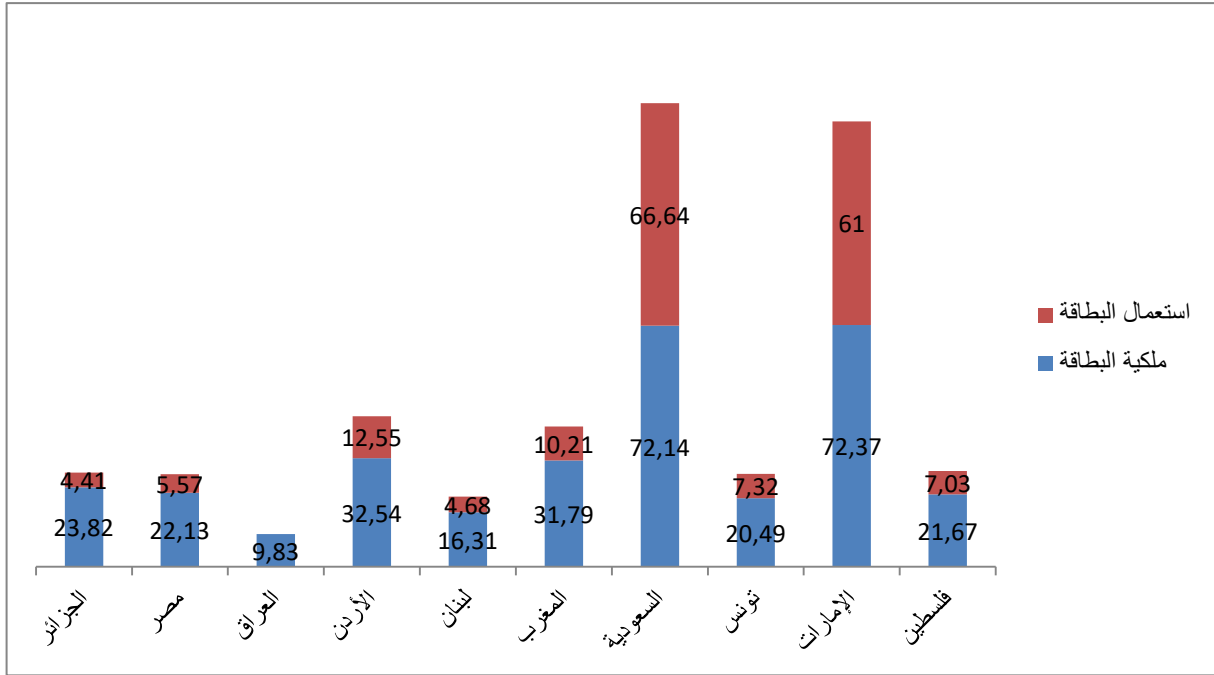
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://blogs.worldbank.org> بتاريخ 2025/05/05، على الساعة 09:24.

في جانب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فلا زالت النسب لدى الدول العربية منخفضة وتستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها ما عدا السعودية والإمارات مقارنة بإعتماد الأفراد على الاقتراض من المصادر غير الرسمية، وهو ما يدل على صعوبة الاقتراض في الدول العربية وضعف دور المؤسسات المالية في توفير التمويل للأفراد.

(هـ) مؤشر ملكية بطاقة خصم أو إئتمان:

يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الائتمان من المؤشرات المهمة للشمول المالي، ويعتمد استخدام بطاقات الائتمان على مدى تطور البنية التحتية المتوفرة في الدولة، وفي هذا الإطار بلغت نسبة الأفراد الذين يملكون بطاقة ائتمان حسب بيانات البنك الدولي فإن 30.5% من الأفراد في سنة 2021، أما بالنسبة لإستخدام هذه البطاقة فبلغت 15.87% وبالرغم من تطور هذه النسبة مقارنة ب11.03% سنة 2017 إلا أنها لا تزال بعيدة عن المتوسط العالمي 40.29%، وبالتالي يمكن القول أن هناك عدد من الأفراد ممن يمتلكون بطاقة لئتمان ولكن عدد قليل منهم يستخدمها في إجراء العمليات المالية.

الشكل رقم (5.2): نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان ونسبة استعمالها في سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://blogs.worldbank.org> بتاريخ 2025/05/05، على الساعة 09:24.

يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل حيث يوضح النسب العالية التي حققتها كلا من السعودية والإمارات بالنسبة لملكية الأفراد لبطاقة ائتمان واستخدامها في معاملاتهم المالية، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فيمكن القول أن هناك فجوة بين امتلاك بطاقة الائتمان واستعمالها ما يؤكد ميل الأفراد إلى تسوية معاملاتهم المالية باستخدام الطريقة الكلاسيكية والاعتماد على النقود.

ثانيا: تحليل نتائج الدول العربية في مؤشر الشمول المالي:

- من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج، يمكن التطرق إليها من خلال النقاط التالية:
- حققت السعودية والإمارات نسبا عالية في الشمول المالي مقارنة ببقية الدول العربية، ويعود هذا إلى التفوق الكبير في البنية التحتية المالية الرقمية في دول الخليج بشكل عام، بينما تعاني باقي الدول العربية بما فيها مصر، فلسطين، والجزائر ضعف كبير في هذا المجال.
 - هناك ضعف في نسبة الأفراد المستفيدين من الخدمات الرقمية سواء من خلال تسديد فواتيرهم عبر الهاتف أو الأنترنت أو من خلال إجراء تحويلاتهم رقميا، وهو ما يمثل عائقا آخر أمام الشمول المالي خاصة مع اعتبار أن التكنولوجيا تسهل وتسرع عمليات الادماج المالي.
 - لجوء أغلبية الأفراد في البلدان العربية إلى الإدخار والإقتراض من المصادر غير الرسمية، وهو ما يؤكد قلة ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية الرسمية في توفير الخدمات المالية الملائمة للأفراد من جهة، وضعفها في تقديم التمويل اللازم لهم من جهة أخرى.

- انخفاض نسبة استخدام الأفراد لبطاقة ائتمان في معظم الدول العربية باستثناء السعودية والإمارات، وهو ما يؤكد تأخر البنية التحتية التقنية ولجوء الأفراد إلى الطريقة الكلاسيكية في إجراء معاملاتهم المالية المختلفة.

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي في الدول العربية

هناك العديد من العراقيل التي حالت دون توسيع قاعدة الشمول المالي واتساع رقعته في العديد من الدول العربية، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب والعراقيل في النقاط التالية:¹

➤ عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل رغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة إلا أنه لا يزال الكثير منها يفقد لوجود مقومات الأساسية والتي يتمثل أهمها في وجود نظام كفؤ للاستعلام الائتماني والرهونات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

➤ ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات، حيث أشارت دراسة أعدها صندوق النقد العربي على البنوك ذات الأهمية النظامية في الدول العربية استنادا إلى أربعة معايير رئيسية متمثلة في: مؤشر للتركيز المصرفي، مؤشر للمنافسة المصرفية، مدى الارتباط مع المؤسسات المالية الأخرى، وأخيرا مدى تعقيد أنشطة البنوك، إلى أن كل من معياري التركيز المصرفي الائتماني ومستويات المنافسة يعتبران من أهم جوانب الأهمية النظامية في القطاع المصرفي العربي بما يؤثر على عدد من الدول العربية؛

➤ غياب التصنيف المالي والقانوني المحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

➤ بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية بوجه خاص أسواق السندات والصكوك، مما نتج عنه تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات؛

¹ فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2021، ص 10.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة هناك أسباب أخرى نتج عنها نقص انتشار الشمول المالي في العالم العربي تمثلت في:¹

- ✓ ضعف مستوى التثقيف المالي، فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلباً على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية، حيث تم تسجيل نسبة الأفراد المثقفين مالياً إلى إجمالي الأفراد البالغين أقل من 30% في عدد من الدول العربية وتشير الإحصائيات إلى أن مستويات التثقيف المالي الأعلى ترتبط بقدر أكبر من الشمول المالي
- ✓ هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلباً على المناقشة في تقديم الخدمات المالية
- ✓ أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي إلا أنها لا تزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي.

¹ كروش نور الدين، واقع الشمول المالي في الوطن العربي دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، جامعة تيارت، الجزائر، 2022، ص 528-529.

المبحث الثالث: جهود البلدان العربية في تحقيق الشمول المالي من خلال تطبيق الحوكمة المالية (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر)

سعت البلدان العربية إلى تطبيق الحوكمة المالية من أجل تحقيق وتعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار المالي والعمل على مكافحة الفساد بنوعيه المالي والإداري والحد منه، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى جهود الدول العربية في تحقيق ذلك.

المطلب الأول: دور الحوكمة المالية في تحقيق الاستقرار المالي

أثبتت الدراسات أن الشمول المالي له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ومن ثم الاستقرار المالي، وتم ملاحظة ذلك في أكثر من دولة، حيث أن أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية والرقابية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي وبالفعل وضعت أكثر من 50 دولة عدة أهداف لتحقيقه من بينها الحوكمة المالية.

أولاً: الاستقرار المالي في ظل تطبيق الحوكمة المالية في الأردن:

أقر البنك المركزي الأردني إن تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، أظهر استمرار تحسن مستوى الاستقرار المالي في المملكة الأردنية، رغم التحديات والمخاطر التي تفرزها الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول الجوار وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد، كما تناول أهم إجراءات البنك المركزي في مجال تطوير البنية التحتية للنظام المالي وتعزيز الشمول المالي في الأردن.¹ يأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لسنة 2021 في ضوء جهود البنك المركزي المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المصرفي والمالي في المملكة، وبموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي لسنة 2016 فقد تم توسيع أهداف البنك المركزي وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار المالي.

وأضاف التقرير تمتع الأردن بقطاع مصرفي سليم ومتين قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية وهذا راجع إلى الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الأردنية، كما بين التقرير استمرار التحسن في مستوى الائتمان الممنوح من البنوك بما نسبته 5% ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 91.2% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث احتلت الأردن المرتبة الرابعة بين عشرة دول عربية من حيث ارتفاع هذه النسبة، أما بخصوص مؤشرات السلامة المالية للبنوك فأظهر التقرير تمتع البنوك في الأردن بمؤشرات مالية سليمة، بالنسبة

¹ الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، الأردن يحتل المرتبة الرابعة في مؤشر الاستقرار المالي المصرفي، تم تصفحه من الموقع: www.aawsat.com/home/article/992761 ، بتاريخ 2025/03/07، على الساعة 12:11.

لكفاية رأس المال 18% ونسبة الديون غير العاملة نحو 5% وتغطيتها بنسبة 79.9%، وكذلك فيما يتعلق بمستوى التركيز في القطاع المصرفي استمر انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي الأردني حيث شكلت ما نسبته 54.9% ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها.¹

ثانياً: الاستقرار المالي في ظل الحوكمة المالية في فلسطين:²

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، الذي يستعرض مختلف التطورات في النظام المالي الفلسطيني بكافة مكوناته من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والمخاطر التي قد يتعرض لها، إذ تهتم سلطة النقد بالاستقرار المالي في فلسطين باعتباره هدفاً رئيسياً ولكونها المؤسسة الوحيدة المخولة بالإشراف على سلامة الوضع المالي للمصارف وعلى مقدمي خدمات الدفع وعلى سلامة وفعالية نظم المدفوعات، كما يعكس مدى التركيز على القطاع المالي، وتعزيز قدرة القطاع على مواجهة المخاطر لضمان ملاءته المالية وقيامه بمهام مختلفة بما فيها دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، وذلك من خلال ضمان تدفق الأموال.

وبالرغم من الأداء الجيد ومتانة الجهاز المصرفي إلا أن سلطة النقد تدرك تماماً حجم المخاطر التي تهدد هذا الجهاز واستقراره، والتي يرتبط جزء كبير منها بخصوصية الوضع الفلسطيني، وأن سلطة النقد قد دأبت على رصد المخاطر المحتملة التي قد تهدد الاستقرار المالي وذلك عن طريق حوكمة المؤسسات المالية، حيث أشار تقرير الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2021 إلى تراجع نسبي في مستوى المخاطر التي واجهت القطاع المصرفي قياساً على ما كان عليه الوضع سابقاً، وأن قدرة هذا القطاع على مواجهة هذه المخاطر قد تعززت في ظل احتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال إلى جانب مستويات مريحة من السيولة.

ويشمل التقرير على 7 فصول رئيسية تتضمن استعراض التطورات الاقتصادية والمحلية وتحليل أهم التطورات في القطاع المالي الفلسطيني وتأثيراتها المحتملة على الاستقرار المالي، ورصد الجهود التي بذلتها سلطة النقد لتدعيم البنية التحتية للنظام المصرفي والمحافظة على ثقة العملاء بالجهاز المصرفي.

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://www.cbi.gov.jo>، بتاريخ 2025/03/07، على الساعة 12:00.

² سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://www.pma.ps>، بتاريخ 2025/03/07، على الساعة 11:58.

ثالثا: الاستقرار المالي في مصر في ظل تطبيق حوكمة المؤسسات المالية:

استطاع النظام المالي المصري تخطي العديد من الأزمات دون الإخلال بدوره كوسيط، بل وساعد الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات سواء الداخلية أو الخارجية، حيث أثبت صلابته في مواجهة الأزمات المالية وذلك بفضل قيام البنك المركزي المصري بتبني حزمة من الإجراءات التي ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز سلامة وقوة القطاع المصرفي، بعض هذه الإجراءات كان استباقيا والبعض الآخر كان استثنائيا لمواجهة الأزمات، حيث صدرت تعليمات الحوكمة بغرض ضمان استمرار سلامة واستقرار القطاع المصرفي والتأكد من قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، وأهم ما تناولته التعليمات التحديد الواضح لمسؤوليات أو التزامات مجالس إدارات البنوك ولجانها، والتأكيد على كفاءة واستقلالية أعضاء المجلس، بالإضافة إلى دعم دور وظائف الرقابة الداخلية من خلال إتاحة اتصالهم المباشر بالمجلس، وضرورة وضع سياسات فعالة للمرتبات والمكافآت وإدارة تعارض المصالح، وأخيرا التأكيد على أهمية توافر سياسات واضحة للإفصاح والشفافية بما ينعكس إيجابيا على كفاءة الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر وبالتالي أداء البنك ككل، وقد قام البنك المركزي ببعض الإجراءات الأخرى التي تزامنت مع برنامج الإصلاح المصرفي وساهمت في رفع كفاءة أداء وسلامة القطاع المصرفي المصري وزيادة تنافسيته ومقدرته بما يعزز تحقيق الاستقرار المالي.¹

هذا ويهدف تقرير الاستقرار المالي عام 2021 إلى استمرار الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال جهود البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام وكذلك جهودهم لتطوير البنية المالية التحتية وإرساء مقومات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في إطار من الشفافية، حيث شمل التقرير على ثلاثة فصول والتي من بينها مبادرات الشمول المالي والبنية التحتية للنظام المالي والتي تشمل نظم المدفوعات والتسوية بالإضافة إلى حماية حقوق العملاء والمنافسة.²

رابعا: الاستقرار المالي في ظل تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر:

إن تبني القطاع المصرفي الجزائري لمبادئ الحوكمة خصوصا في ظل الإصلاحات التي طبقت منذ سنة 1990 إلى غاية يومنا هذا يهدف إجمالا إلى تعزيز الاستقرار المالي وذلك بالتكيف مع المعايير العالمية للحوكمة، من أجل بناء اقتصاد وطني على أسس سليمة وضمان مكانة في السوق المصرفي العالمي.

¹ البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://cbe.org.eg> ، بتاريخ

2025/03/07، على الساعة 11:59.

² نفس المرجع السابق

- إن مراعاة تطبيق الحوكمة وكذا الالتزام بشروط نجاح تطبيقها في القطاع المصرفي الجزائري من شأنه تدعيم الاستقرار المالي للدولة ونلمس ذلك من خلال الآثار التالية:¹
- على اعتبار أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية واضحة، فإن هذا يؤدي ويترتب عليه الأداء المصرفي السليم للنجاح في تحقيق الأهداف في القطاع المصرفي الجزائري والتي من بينها زيادة تعزيز الشمول المالي؛
 - يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تفصيل إدارة البنوك العمومية في الجزائر وتجنب التعثر والإفلاس ويضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة؛
 - أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أهمية ضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة لتحقيق الاستقرار المصرفي واعتبرت أن الإفصاح والشفافية هي العنصر الجوهر في الحوكمة فهو يساعد على انضباط السوق المصرفي.
 - إن تعزيز ممارسة المبادئ السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي الجزائري يجب أن يمر عبر طريقتين، الأولى يقوده البنك المركزي باعتباره المسؤول عن رقابة وتنظيم الجهاز المصرفي، والثاني من خلال البنوك العمومية ذاتها لأن غياب الحوكمة تعني الفوضى وتنامي ظاهرة الفضائح المالية، ووجود الحوكمة يعني غياب تلك الآثار السلبية وعلى رأسها الفساد.

المطلب الثاني: دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري

- يعد الفساد المالي والإداري من المشكلات التي تعاني منها أغلب المؤسسات وله تأثير كبير على التنمية الاقتصادية حيث اتفقت جل الدراسات أنه لا تنمية بدون مكافحة الفساد، ويتمثل الفساد المالي والإداري في الإخلال بالمصالح والواجبات من خلال استغلال المال العام، وإساءة استعمال السلطة لتحقيق مصالح خاصة.
- إن قدرة الدول العربية على مكافحة الفساد قد تأتي من خلال نوعين من الأساليب، الأولى يتعلق بوجود أجهزة رقابية يجري الاعتماد عليها في رصد نتائج الفساد وكشفها، بينما يتعلق الثاني باعتماد الدول توسيع مساحة المشاركة في النشاط الخاص وتمكين الجمعيات العامة من ممارسة دور ناجح يضع مجالس الإدارة في موضع مساءلة عند اللزوم، والعمل على إلزام المؤسسات بتطبيق مفهوم الحوكمة وما يرتبط بذلك من قيام الدول بإصدار العديد من التشريعات والقوانين.²

¹ معيزي أحلام، تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية واقع وآفاق، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2009، ص42.

² مجدوب خيرة، آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 01، خاص، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019، ص160.

- ومن أهم ما تسهم به الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري ما يلي:¹
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات؛
 - رفع مستوى أداء المؤسسات ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي؛
 - الموثوقية والمصادقية في المعلومات؛
 - الشفافية والدقة والنزاهة في التقارير المالية مما يويد من اعتماد المستثمرين عليها كآلية في اتخاذ القرارات؛
 - ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى القوائم المالية على أسس صحيحة؛
 - الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديريين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المؤسسة في إطار القوانين ولوائح الحوكمة.
- أولاً: تجربة الأردن في الحد من الفساد المالي والإداري:**
- أنهى مركز الشفافية الأردني من إعداد دراسة بحثية تتعلق بمؤشر مدركات الفساد للأردن، حيث توصلت الدراسة أن من أسباب وجود الفساد في الأردن العوامل التالية:²
- ضعف أداء الأجهزة الرقابية الرسمية لعدم إستقلاليتها إدارياً ومالياً
 - وجود إختلالات في دور بعض المؤسسات لإفتقارها إلى القدرات والإختصاصات وآليات الحوكمة، وإبتعادها عن الشفافية في الإفصاح عن تقاريرها
 - تقييد الوصول إلى المعلومات وعدم إتاحتها لتمكين المواطنين من المشاركة
 - ضعف بعض التشريعات الإجرائية لملاحقة الأموال المنهوبة وقصورها لمكافحة الفساد.
- هذا ما جعل الأردن من الدول السبابة لوضع الاستراتيجيات اللازمة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، حيث يتميز الأردن بوجود منظومة شاملة لمكافحة الفساد، تتضمن الإطار التشريعي والإطار المؤسسي للمؤسسات المكلفة بتنفيذ هذه المهمة، والتي بدورها تقوم برسم السياسات لمكافحة هذه الظاهرة، حيث صادقت الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ودخلت الاتفاقية حيز

¹ عبد الرحمن موساوي وقطوش مريم، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية الإدارية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2022، ص 73.

² مركز الشفافية الأردني: طريق مكافحة الفساد لا يزال طويلاً، تم تصفحه من الموقع <https://blogs.worldbank.org> يوم

2025/03/09، على الساعة 14:07

التنفيذ اعتباراً من تاريخ 2005/2/24 وأصبحت واجبة التطبيق، أما على المستوى المحلي فهناك مجموعة من التشريعات التي تمنع الفساد وتكافحه، ومن بين هذه التشريعات ما يلي:¹

✓ **قانون هيئة مكافحة الفساد لسنة 2006:** تضمن القانون إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع باستقلال مالي وإداري، كما تمارس مهامها وأعمالها بحرية واستقلالية دون أي تأثير أو تدخل من أي جهة كانت، وقد حدد القانون أهداف الهيئة والصلاحيات الممنوحة للهيئة في التحري عن الفساد المالي والإداري.

✓ **قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات لسنة 2007:** منح القانون الحق لكل أردني في الحصول على المعلومات التي يطلبها إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع على أن تراعى أحكام التشريعات النافذة، كما أوجب القانون على المسؤول تسهيل الحصول على المعلومات على أن يمتنع الكشف عن المعلومات في الحالات التي حددها القانون والتي من شأنها أن تخل بالأمن أو تعتبر بطبيعتها سرية.

✓ **قانون ديوان المظالم لسنة 2008:** منح القانون الحق لأي متضرر من أي من قرارات الإدارة أو الإجراءات أو الممارسات أو أفعال الامتناع عن أي منها أن يتقدم بالشكوى في مواجهة الإدارة أمام ديوان المظالم، وأوجب القانون على رئيس ديوان المظالم إذا تبين بعد استكمال إجراءاته بأن قرارات الإدارة أو إجراءاتها تتضمن مخالفة القانون، أو عدم الإنصاف أو التعسف أو عدم تحقيق المساواة، أو الإهمال أو التقصير أن يكتب تقريراً مفصلاً وله الحق في تقديم التوصيات التي يراها مناسبة حول موضوع الشكوى.

وفي العام 2010 وقعت الأردن على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في جمهورية مصر العربية، وأيضاً وقعت هيئة مكافحة الفساد ممثلة للأردن في العام نفسه على اتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا، كما تعمل الهيئة على مكافحة الفساد والحد من آثاره من خلال تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وتأسيس قيم الحوكمة والشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة بما يؤسس لبيئة مناهضة للفساد.²

ثانياً: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المالي والإداري في مصر:

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي اتجهت الحكومة إلى تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتنفيذ برنامج طموح للخصخصة لتحويل ملكية شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص مع إتاحة الفرصة لمشاركة أكثر فاعلية للقطاع الخاص في تنفيذ خطط الدولة للتنمية، الأمر الذي أوجد مناخاً

¹ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية، تم تصفحه من الموقع:

<https://www.undp.aciac.org>، يوم 2025/03/17، على الساعة 13:31.

² مركز الشفافية الأردني، طريق مكافحة الفساد لا يزال طويلاً، مرجع سابق.

ملائماً يمكن أن تظهر من خلاله أشكالاً جديدة من الفساد. وقد استشعرت الحكومة حتمية مواجهة الفساد كخط مواز لسياسة الإصلاح الاقتصادي، فبادرت بوضع استراتيجية لمواجهة الفساد من خلال تطبيق آليات الحوكمة، حيث يعود الاهتمام بالحوكمة إلى المبادرة التي قامت بها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سنة 2001، وذلك في إطار إكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي التي بادرت به في أوائل التسعينات، والتي رأت بأنه لا يكتمل إلا من خلال القيام بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص من خلال القيام بدراسة وتقييم مدى التزام المؤسسات بالقواعد والمعايير الدولية للحوكمة.¹

وفي عام 2014 تم إطلاق المرحلة الأولى للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتي أسفرت عن تغيير كبير في تنسيق سياسات مكافحة الفساد في الدولة المصرية، وتم إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية عام 2022، حيث فتحت هيئة مكافحة الفساد العديد من الاختصاصات والتي تم عكسها في أهداف ومحاور الاستراتيجية التي تسعى لتحقيق ذلك عبر مجموعة من التدخلات الأساسية التي أهمها العمل على زيادة تبني مبادئ الحوكمة المالية، حيث تشمل تبني التشريعات المعززة لمكافحة الفساد وتفعيل الأدوات والهيكل التنظيمية الرقابية في المؤسسات المالية إلى جانب مراجعة القوانين والأنظمة في إطار مواءمتها مع متطلبات الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ومبادئ النزاهة والشفافية.²

ثالثاً: جهود دولة فلسطين في الحد من الفساد المالي والإداري:

حرصت دولة فلسطين على إصدار القوانين والأنظمة التي تساهم في تعزيز مبادئ الحوكمة ومعايير الرقابة ومكافحة الفساد، حيث عملت هيئة مكافحة الفساد مع عدد من الجهات على تعزيز الامتثال لمتطلبات الحوكمة وتم إعداد مجموعة من الدراسات والتقارير المتعلقة بتدابير النزاهة والحوكمة، وإلى جانب الخطة التنفيذية الخاصة بها أنجزت الهيئة استراتيجيتها المؤسسية والتي ركزت على بناء المؤسسة وحوكمتها وتطوير قدراتها من أجل قيادة الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.³

وفي عام 2012 أطلقت أطراف تنفيذ الاستراتيجية وعلى رأسها هيئة مكافحة الفساد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للأعوام الثلاث التالية، وهي الإستراتيجية الأولى منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. وأثناء تنفيذها برزت مجموعة من الاحتياجات التي عالجتها الإستراتيجية الثانية للفترة 2015-2018، استمدت هذه الإستراتيجية محتوياتها من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005

¹ عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41،

العدد 02، كلية الملك خالد العسكرية، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 132.

² هيئة الرقابة الإدارية، تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2019-2022 في جمهورية مصر، تم تصفحه من الموقع <https://aca.gov.eg>، بتاريخ 2025/05/04، على الساعة 17:57.

³ هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، التقرير السنوي 2021، تم تصفحه من الموقع <https://www.pacc.ps>، بتاريخ 2025/05/04، على الساعة 17:59.

(المعدل)، وأخذت بعين الاعتبار البنية المؤسساتية في فلسطين، خصوصا مؤسسات انفاذ قانون مكافحة الفساد، حيث اقترحت خطة عمل لتنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية ضمن المحاور الأربعة التالية:¹

- منع وقوع الفساد والوقاية منه.
- إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.
- رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
- التعاون الدولي.

رابعا: تجربة الجزائر في مجال إرساء الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري:

يعد موضوع الحوكمة ومكافحة الفساد من أهم الموضوعات التي تستقطب الدولة، حيث أصبحت أولوية واستراتيجية وطنية نتيجة الحاجة الماسة للمنظمات والمؤسسات لتعزيز قدراتها التنافسية، لذا قامت جمعيات المجتمع المدني بمبادرة لاكتشاف أهم السبل التي تشجع على تطبيق الحوكمة الجيدة بهدف مكافحة الفساد، وكتأييد لتطبيق الحوكمة قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي والذي بدلا تطبيقه في مطلع عام 2010، وقد ساعد هذا النظام في مكافحة الفساد والحد منه.²

وأعطت الجزائر أهمية كبيرة لمكافحة الفساد وذلك من خلال مصادقتها على مجموعة من الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة والمتعلقة بمكافحة الفساد، والتي يتم من خلالها إصدار مجموعة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في القانون 06/01 الصادر في 2006/04/02 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، والمرسوم رقم 414/06 المحدد لنموذج التصريح بالممتلكات، بالإضافة إلى قانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب المعدل والمتمم بالأمر 02-12 الصادر سنة 2012، وتعديل الأمر رقم 69/22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.³ وبالرغم من الجهود الجبارة التي قامت بها الجزائر في مكافحة الفساد بنوعية المالي والإداري إلا أنها اعتبرت من بين الدول العاجزة عن مكافحة الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد والجدول التالي يبين ترتيب الدول العربية (الأردن، مصر، الجزائر، وفلسطين) من بين مجموع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2021:

¹ هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018، تم تصفحه من الموقع

<https://www.pacc.ps>، بتاريخ 2025/05/04، على الساعة 17:59.

² بوسلمة حكيم ونجوى عبد الصمد، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 97.

³ حاكمي بوحفص وبن عوالي الخالدية، التجارب الدولية في مجال إرساء الحوكمة ومكافحة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 139.

الجدول رقم (2.2): ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2021

الترتيب العربي	الدولة
1	الإمارات
2	قطر
3	السعودية
4	عمان
5	الأردن
6	تونس
7	الكويت
8	البحرين
9	المغرب
10	الجزائر
11	مصر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: مؤشر الفساد لعام 2021، تم تصفحه من الموقع:

<https://www.alhurra.com>، يوم 2025/02/19، على الساعة 12:29.

يتضح من الجدول أعلاه أن دولة الأردن احتلت المرتبة الخامسة، بينما الجزائر ومصر احتلت المراتب 10، 11 على التوالي، أما بالنسبة لفلسطين فلم تدرج على مؤشر مدركات الفساد لأنها تفتقر إلى الحد الأدنى من مصادر المعلومات الواجب توفرها في كل الدول.

خلاصة الفصل:

تعتبر الأردن، فلسطين، مصر، والجزائر من الدول العربية التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في إرساء مبادئ الحوكمة المالية لتحقيق الشمول المالي، حيث اهتمت هذه الدول بالحوكمة المالية ووضعت برامج خصيصاً لها، كما شكل الدعم الحكومي دافعاً أساسياً في تعزيز معدلات الشمول المالي من خلال تفعيل الحوكمة المالية التي بدورها تعمل على تعزيز الاستقرار المالي والحد من الفساد وبالتالي توفير الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع، حيث يعكس هذا التطور التزام هذه الدول بتبني الحوكمة المالية لتعزيز الشمول المالي وتحسين جودة الحياة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه وعلى الرغم من هذا تبقى مستويات الشمول المالي في هذه الدول ضعيفة نسبة ما مقارنة بالدول العربية الأخرى مثل دول الخليج والتي تحقق نسب عالية للشمول المالي.

خاتمة

يعتبر موضوع الحوكمة المالية من المواضيع الهامة التي لاقت قبولا كبيرا من طرف المؤسسات المالية نظرا لأهميتها والمزايا التي تحققها من خلال المبادئ والسياسات التي تم التقرير عنها من طرف مختلف المنظمات، حيث تعد إحدى الآليات المهمة والفعالة في تحقيق وتعزيز الشمول المالي، كما أن الالتزام بها يساهم في استقرار النظام المالي، وضمان جميع حقوق أصحاب المصالح، وبالتالي استقطاب العملاء وتوفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بكل شفافية ووضوح.

وقد اكتسب مجال الحوكمة المالية في الدول العربية أهمية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية وقطعت شوطا كبيرا في إرساء مبادئ الحوكمة لتعزيز الشمول المالي، ولكن على الرغم من كل الجهود التي قامت بها لا يزال هناك مجموعة من العقبات التي تحول دون ذلك، أبرزها الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في بعض الدول، ضعف البنية التحتية المالية، الفساد المالي والإداري في المؤسسات، وضعف مستويات الرقابة.

أولاً: اختبار الفرضيات:

- إن تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية يؤدي إلى زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية، حيث يؤدي تطبيق الحوكمة المالية إلى زيادة مستويات الشفافية والإفصاح وبالتالي تعزيز الثقة في النظام المالي مما يشجع الانخراط في الخدمات المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يلعب الإطار التشريعي والتنظيمي القوي والداعم للحوكمة المالية دورا وسيطا في تعزيز تأثير الحوكمة على الشمول المالي، إذ يضع الإطار التشريعي والتنظيمي معايير واضحة للمؤسسات المالية فيما يتعلق بالحوكمة وهذا يضمن التزام المؤسسات بأفضل الممارسات التي تعزز الخدمات المالية العادلة لجميع الأفراد وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- رغم الجهود المستمرة في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي إلا أنه لا تزال هناك تحديات تواجه هذه العملية، فعلى الرغم من المستويات الإيجابية للشمول المالي لا تزال عدة فئات تعاني من الوصول إلى الخدمات المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانياً: نتائج الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج نوضحها من خلال النقاط التالية:
- تركزت الحوكمة المالية على مجموعة من المبادئ وتعتبر المبادئ التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الركيزة الأساسية لتطبيق قواعد الحوكمة.
- تلعب الحوكمة المالية دورا هاما في تحقيق الشمول المالي من خلال تطبيق أفضل الممارسات لتقديم خدمات مالية ذات جودة عالية.
- تساهم الحوكمة المالية في تعزيز الشفافية والمساءلة، وبالتالي تحسين الثقة في النظام المالي وحماية مصالح كل الأطراف.

- اهتمت الدول العربية بموضوع الحوكمة المالية والشمول المالي ووضعت عدة إستراتيجيات ومبادرات التي عززت بدورها من مستويات هذين الأخيرين.
- حققت الدول العربية وبالأخص الأردن، مصر، فلسطين، والجزائر تطورا ملحوظا عبر السنوات الأخيرة في مجال إرساء مبادئ الحوكمة المالية.
- معدلات الشمول المالي في الأردن، مصر، فلسطين، والجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة بالدول العربية الأخرى، فقد حققت معدلات متوسطة إلى ضعيفة في الشمول المالي.
- على الرغم من جهود الدول العربية في تحقيق الاستقرار المالي ومكافحة الفساد المالي والإداري إلا أنه لا تزال هذه الجهود ضعيفة.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن طرح التوصيات الموالية، والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز الشمول المالي والمتمثلة في:
- مسايرة التطور التكنولوجي السريع والاستفادة منه.
- تعزيز البنية التحتية المالية، وتوفير البيئة التشريعية الملائمة بما يدعم نشر وتعزيز الشمول المالي.
- نشر الثقافة والوعي المالي لدى الأفراد ودمجهم ضمن القطاع المالي.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الحوكمة المالية وتعزيز الشمول المالي.
- إعادة صياغة التشريعات المالية في الدول العربية لتحقيق مبادئ الحوكمة المالية والشمول المالي.
- إعداد دليل لأخلاقيات العمل في المؤسسات المالية العربية مع ضرورة تعديله ليساير التطورات في بيئة العمل.
- إعداد تقارير دورية عن مدى إلتزام المؤسسات المالية لمبادئ ومعايير الحوكمة المالية.

رابعا: آفاق البحث:

على ضوء هذه الدراسة تولدت لدينا مجموعة من المواضيع التي تستحق الدراسة، والمندرجة ضمن موضوع الدراسة الحالية وهي:

- دور الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي.
- دور الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المالي.
- تقييم فعالية آليات الحوكمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سياق الشمول المالي.
- تأثير الحوكمة المالية على تحقيق التوازن بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016.
- صدام حسين ناصر الضبياني، دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين/ألمانيا، 2024.
- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007.
- علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

2. الأطروحات والرسائل (المذكرات):

- بركاوي عبد النور وبجمان أحمد، أثر الحوكمة المالية على نمط الأداءات - دراسة ميدانية المديرية العلمية لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية أدرار، مذكرة ماستر، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أحمد درايعة، أدرار، الجزائر، 2023/2022.
- بن ساعد محمد إسلام وبن صخرية محمد زكريا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها على القطاع المصرفي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2024/2023.
- بولعراوي أمير ودباب فيصل، دور حوكمة المؤسسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018/2017.
- حسين عبد الجليل آل غزاوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعاملات المحاسبية - دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، تخصص تحليل مالي، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010.

- حمري بلال وهبري أسامة، دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي تجربة المملكة العربية السعودية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2024/2023.
- دعبوز سعاد، إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014/2013.
- رنا مصطفى دياب، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014.
- سعيدي صبيحة، تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023/2022.
- فكري عبد الغني ومحمد جودة، مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ اللجنة للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- قباجة عدنان، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2008.
- كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023.
- معمري سارة، أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.
- معيزي أحلام، تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية واقع وآفاق، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010.
- مناد علي، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي - دراسة قياسية حالة SPA الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

- وهيبي ليندة، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة NCA بالروبية، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016/2015.
- 3. المجالات:
- الويزة أوصغير، دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة البنك المركزي المصري، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2022.
- أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي - تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023.
- أسامة فراح ورحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2021.
- أيمن بوزانة ووفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة عنابة، الجزائر، 202.
- بوري صراح وبراهيمي آسية، التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي - دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، الجزائر، 2023.
- بوسلمة حكيم ونجوى عبد الصمد، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.
- بوسليماني صليحة وبريش فايزة، واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.
- بوسماحة محمد، آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022.
- بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، 2020.

- بوقرة إيمان، واقع وآفاق الاشتغال المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2018.
- جبهة بلهاسمي، مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي، مجلة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جامعة غليزان، الجزائر، 2022.
- خلافة محمد بدر وبوبلوط بلال، واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد 01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023.
- صالح سنوساوي، متطلبات تعزيز الشمول المالي كرافد لدعم استقرار النظام المالي الجزائري للفترة 2010-2021، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 04، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، الجزائر، 2023.
- صورية شنبوي والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
- عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 02، كلية الملك خالد العسكرية، المملكة العربية السعودية، 2021.
- عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة مدينة السادات، مصر، 2019.
- عبد الحميد محمد سيف، متطلبات حوكمة الشركات في البلاد العربية، مجلة السعيد للعلوم الانسانية والتطبيقية، المجلد 01، العدد 01، جامعة السعيد، الجمهورية اليمنية، 2017.
- عبد الرحمن موساوي وقطوش مريم، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية الإدارية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2022.
- فلاق صليحة وآخرون، تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2021.
- قبائلي كمال ووكال سمير، دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2023.
- قسوري إنصاف وبلحسن محمد علي، تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 05، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

- قصوري شمس الأصيل وبن طبي دلال، دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري - دراسة حالة مؤسسة بتروبركة ببسكرة، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024.
- كروش نور الدين، واقع الشمول المالي في الوطن العربي - دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022.
- مجذوب خيرة، آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية، مجلة المقرريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 01، خاص، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019.
- محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.
- م. ثابت حسان ثابت وسيد أحمد حاج عيسى، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس.
- مفيدة الأحسن وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) - دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 إلى 2021، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2023.
- 4. **الملتقيات والمؤتمرات:**
 - أمال عياري وأبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.
 - بوش زين الدين ودهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.
 - تنيو كنزة، واقع الشمول المالي في البلدان العربية وسبل تعزيزه، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الأول للتكنولوجيا المالية حول صناعة التكنولوجيا المالية في مواجهة تحديات الشمول المالي ورهانات الاستقرار المالي، جامعة سطيف، الجزائر، 3-4 ماي 2023.
 - شوقي بورقبة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 أكتوبر 2009، ص 7-8.

- عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
 - محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.
5. التقارير والدوريات:
- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة.
 - صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.
 - محمد يسر بونيه ورامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Anand Sinha, **Governance in banks and financial institutions**, L&T Management development centre, Lonavla, 2013.
- Rachid Chenini, **The role of banking governance in promoting inclusion**, International journal of economic perspectives, 18(3), 2024.

ثالثا: مراجع الإنترنت:

- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية، تم تصفحه من الموقع: <https://www.undp.aciac.org> بتاريخ 2025/03/17.
- البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://www.cbj.gov.jo> بتاريخ 2025/03/07.
- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://cbe.org.eg> بتاريخ 2025/03/07.
- الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، الأردن يحتل المرتبة الرابعة في مؤشر الاستقرار المالي المصرفي، تم تصفحه من الموقع: www.aawsat.com/home/article/992761 بتاريخ 2025/03/07.
- تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://blogs.worldbank.org> بتاريخ 2025/05/05.
- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://www.pma.ps> بتاريخ 2025/03/07.
- مركز الشفافية الأردني، طريق مكافحة الفساد لا يزال طويلا، تم تصفحه من الموقع: <https://blogs.worldbank.org> بتاريخ 2025/03/09.
- مؤشر الفساد لعام 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://www.alhurra.com> بتاريخ 2025/02/19.
- هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018، تم نصفحه من الموقع: <https://www.pacc.ps> بتاريخ 2025/05/04.
- هيئة الرقابة الإدارية، تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2019-2022 في جمهورية مصر، تم تصفحه من الموقع: <https://aca.gov.eg> بتاريخ 2025/05/04.
- هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، التقرير السنوي 2021، تم تصفحه من الموقع: <https://www.pacc.ps> بتاريخ 2025/05/04.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وأهمية الحوكمة المالية في تعزيز الشمول المالي مع التطرق إلى تجارب الدول العربية (الأردن، مصر، فلسطين، الجزائر)، من خلال طرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي و الحوكمة المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة المالية تلعب دورا هاما في تعزيز الشمول المالي، من خلال تحسين البيئة التنظيمية، وتعزيز كل من الإفصاح والشفافية والمساءلة، وزيادة الرقابة وتوضيح القوانين التي تحكم المعاملات المالية، كما حققت الدول العربية نجاحاتها في ذلك بسبب تضافر جهودها لتعزيز مستويات الحوكمة المالية، وتحقيق الاستقرار المالي والحد من الفساد المالي والإداري مما أدى إلى تحسين مستويات الشمول المالي بالدول العربية. الكلمات المفتاحية: حوكمة مالية، شمول مالي، خدمات مالية، دول عربية.

ABSTRACT:

This study aimed to shed light on the role of financial governance in promoting financial inclusion while touching on the experiences of the Arab countries (Jordan, Egypt, Palestine, Algeria), by offering various concepts related to financial inclusion and financial governance.

The study concluded that financial governance plays an important role in enhancing financial inclusion, by improving the organizational environment, enhancing both disclosure, transparency and accountability, increasing oversight and clarifying laws that govern financial transactions, and Arab countries have achieved their successes in this because of their concerted efforts to enhance financial governance levels, achieve financial stability and reduce financial and administrative corruption, which led to improving the levels of financial inclusion in Arab countries.

Key words: Financial Governance, Financial Inclusion, Financial Services, Arab Countries.